مطالب المجتمع العربي من ميزانية 2021

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center

ميزانيّة 2021

والخطط الخمسيّة

مطالب المجتمع العربيّ

تشرين الثاني/نوفمبر 2020

يتمّ نشر هذا التقرير بالتعاون مع:

ميزانيّة 2021

والخطط الخمسيّة

مطالب المجتمع العربيّ

أعد التقرير:

جعفر فرح

عالية زعبي

ترجمة عن التقرير العبري:

رؤى للترجمة

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبّر، بالضرورة، عن آراء صندوق فريدريخ إبرت.

يُمنع منعًا باتًّا إجراء أيّ استخدام تجاري لإصدارات مركز مساواة بالتعاون مع صندوق فريدريخ إبرت من دون الحصول على إذنٍ خطّيّ بذلك من"مساواة" و الصندوق.

المحتويات

الرقم	البند	الصفحة
1	**مقدّمة**	4
2	**قضايا أساسيّة تكشّفت في أعقاب أزمة الكورونا**	6
3	**مطالب من ميزانية الدولة لعام 2021 لمعالجة القضايا الأساسيّة**	8
4	**الوزارات الحكوميّة - الإجراءات المطلوبة**	15
4.1	وزارة التربية والتعليم	15
4.2	وزارة الصحّة	17
4.3	وزارة الاقتصاد	22
4.4	وزارة الرفاه	28
4.5	وزارة المواصلات والأمان على الطرق	32
4.6	وزارة الثقافة والرياضة	35
4.7	وزارة الداخليّة	37
4.8	وزارة الإسكان ودائرة أراضي إسرائيل	39
4.9	وزارة الزراعة	45
4.10	وزارة المساواة الاجتماعيّة	45
4.11	وزارة التعزيز المجتمعي	45
4.12	وزارة جودة البيئة	45
4.13	وزارة الجليل والنقب والضواحي	46
5	**تحسين وضع ومكانة المرأة العربيّة**	46
6	**المُدن المختلطة**	50
7	**خطّة مكافحة العنف**	50
8	**تطبيق قانون التمثيل المناسب في الخدمات العامّة**	50
9	**مطالب من الميزانيّة (إذن بالالتزام) لخطّة خمسيّة مستقبليّة للمجتمع العربيّ**	51
10	**خطّة 922- تطبيق وعقبات؟**	54
11	**تَبِعات التأخّر في تنفيذ الخطّة 922**	59
12	**العلاقة بين مطالب مركز مساواة والخطّة 922**	59
13	**الملحَق 2 – صيغة قرار الحكومة تمديد الخطّتين 922 و1480**	60
14	**المصادر**	62

مقدّمة

لم يحصل المجتمع العربيّ، الذي يشكّل أكثر من 20٪ من مجموع السكّان، على حصّته النسبيّة في استثمارات الدولة ونفقاتها على مرّ السنين. في عام 2015، كانت هناك نقطة تحوُّل إيجابيّة، نَشَأتْ عن حاجة اقتصاديّة بحتة، وترتكز على مبدأ اقتصاديّ أساسيّ مفاده أنّه لا يمكن للاقتصاد وللسوق الاقتصاديّة الصمود والاستمرار من دون دمج جميع الفئات السكّانيّة. هذا الدمج، الذي يخلق حالة من التآزر، هو ما يجعل الكلّ يفوق مجمل أجزائه، وكنتيجة لذلك تمّ اتخاذ قرارات حكوميّة مختلفة، منها:

- القرار رقم 922، بتاريخ 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2015
- القرار رقم 1480، بتاريخ 2 حزيران/يونيو 2016 - العرب البدو في الشمال
- القرار رقم 2397، بتاريخ 12 شباط/فبراير 2017 – العرب البدو في الجنوب
- القرار رقم 959، بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2016 - العرب الدروز والشركس

ليست المرّة الأولى التي تقرّ فيها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة قرارات وخططًا تمّ تعريفها على أنّها تهدف إلى معالجة الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة. من الناحية العمليّة، لم تُلبِّ هذه الخطط جميع الاحتياجات ولم تُطبَّق بالكامل. أثناء إعداد قرار الحكومة 922، كان هنالك حديث عن "تغيير في آليّات تخصيص الموازنة". عمليًّا، كان يجب تطبيق هذا القرار في عدد من الوزارات الحكوميّة، مثل وزارتي المواصلات والتربية والتعليم.

الخطط السابقة التي صادقت عليها الحكومة، والتي عمل مركز مساواة على المطالبة فيها منذ عام 2000، لم تُغيِّر آليّات تخصيص الميزانيّة. كما أنّ خطّة "الأربعة مليارات" التي تمت المصادقة عليها عام 2000 لم تُنفَّذ بكاملها وازداد الوضع تفاقمًا مرةً بعد أخرى.

وهذا ما حدث مع خطط أخرى تمّت بلورتها في العقد الماضي:

- القرار رقم 1539 من تاريخ 21 آذار/مارس 2010، والذي خضع للتغيير والتعديل والتمديد:
- في القرار رقم 2365 من تاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2014

هذا ما فعلته الحكومة أيضًا مع الخطّتين 922 و1480، وقرّرت في تاريخ 25.10.2020 تمديد تنفيذهما لمدّة عام آخر، على الرغم من عدم وجود ميزانيّة دولة مصادق عليها لعام 2021 تسمح بتغطية الأموال المتبقّية.

يتمحور هذا التقرير حول مطالب المجتمع العربيّ من ميزانيّة العام 2021، مع التطرّق إلى خطّة خمسيّة عدا الميزانية السنويّة لعام 2021. هذه المطالب، شأنها شأن مطالب المجتمع العربي على مرّ السنين، مهمّة ومصيريّة لدمج وتحسين أوضاع المواطنين العرب اقتصاديا واجتماعيا ، الأمر الذي سيؤدّي تلقائيًّا إلى تحسين الوضع الاقتصادي في الدولة بشكل عامّ.

كشفت أزمة الكورونا، من ضمن أمور أخرى، الفجوات الهائلة بين المجتمع العربيّ وبقيّة مواطني الدولة، وأبرزت مدى ضعف وهشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع العربيّ. أزمة الكورونا تكشف الواقع ولا تبنيه، وهنا تجدر الإشارة الى انه وبالرغم من ، قرار خطة 922 والجهود الهائلة التي استثمرتها قيادة المجتمع العربيّ، إلا أنّ واقع المجتمع العربيّ صعب جدًّا ولا يمكن تحسين الوضع الاقتصادي وسد الفجوات خلال فترة 5 سنوات كما كان مخطط ، اضف الى ذلك عدم استقرار الحكم وعدم المصادقة على ميزانيّة الدولة خلال السنتين الماضيتين.

قضايا أساسيّة تكشّفت في أعقاب أزمة الكورونا

ترتبط مطالب المجتمع العربي لعام 2021 بالقضايا الأساسيّة التي تكشّفت بعد أزمة الكورونا. يعود مصدر كلّ قضيّة منها إلى أسباب مختلفة، وسوف نتطرّق إليها في إطار مطالب المجتمع العربيّ من ميزانية 2021. فيما يلي القضايا الخمس الأساسيّة والخطوات المطلوبة لتقديم حلّ فوريّ لها في إطار ميزانيّة 2021:

ثقة الجمهور العربيّ بالمؤسّسات الحكوميّة

إنّ الحصانة الاجتماعيّة للسكان هي بمثابة حجر الزاوية لاقتصاد متين في أيّ دولة. تعتمد الحصانة الاجتماعيّة في المقام الأوّل على الثقة المتبادلة بين المواطنين ومؤسّسات الدولة.

كشفت أزمة الكورونا عن عمق أزمة الثقة بين المجتمع العربي ومؤسسات الدولة. في بداية الأزمة، كان هناك تأخير كبير في بدء حملة التوعويّة من قبَل وزارة الصحة في المجتمع العربي، والحملة التي تم القيام به في وقت لاحق لم تتوافق مع واقع، لغة، ثقافة واحتياجات المواطنين العرب. في الموجة الثانية لم تتّخذ مؤسّسات الدولة أيّ خطوات مناسبة للعمل بالتعاون مع السلطات المحلية العربية ولمنع إجراء المناسبات الجماهيرية (الأعراس)، ما أدّى إلى ارتفاع نسبة العدوى بشكل كبير في المجتمع العربي. بشكل عام، يبدو أنّ هذا الأمر نابع عن أزمة إدارية لدى مؤسّسات الدولة التي تترك المواطنين العرب في حالة من عدم اليقين، تعمّق الفجوات، وتمسّ بشكل شديد بثقة الجمهور العربيّ بمؤسّسات الدولة.

الصحّة

كانت الفجوات في الخدمات الصحية، كما كشفتها أزمة الكورونا، معروفة لوزارة الصحّة. أعدّت الوزارة خطّة لمعالجة الفجوات في الخدمات الصحيّة ولتحسين جودة الحياة واطالة متوسط العمر لدى المواطنين العرب في العام الماضي (2019). يجب العمل بشكل فوريّ على دمج الخطة في الميزانيات المخصّصة لوزارة الصحة من أجل معالجة الأزمة ومواصلة الاستثمار بهدف تحسين جودة الحياة والصحة لدى المواطنين العرب. وهذا الأمر سيوفّر على الدولة، على المدى الطويل، علاجات طبية باهظة الثمن.

التعليم والثقافة

كشفت أزمة الكورونا وضع المجتمع العربي في مجالي التعليم والثقافة: الحاجة إلى تحسين القدرات البشرية للطاقم التعليمي في المجتمع العربي، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية على مواجهة تحدّيات أزمة الكورونا، ونقص المعدات والبنى التحتية للتعلم عن بعد.

إنّ تحسين وضع المجتمع العربي وتطويره لا يمكن أن يحدثون الاستثمار في موضوع التعليم والثقافة . من المهمّ التأكيد على أنّنا لن نرى ثمار هذا الاستثمار إلا بعد عدّة سنوات، ولكن انعدام الاستثمار الفوري في

التعليم والثقافة سيؤدّي بالتأكيد إلى زيادة الفجوة الاجتماعية-الاقتصادية بشكل متسارع . لذلك، يجب معالجة هذه المشكلة الجدية فوراً.

الصناعة، التجارة والزراعة

تمثل أزمة الكورونا نهاية عصر العولمة في العديد من المجالات وبداية حقبة العودة إلى استقلال الاقتصاد والسوق لكل دولة. لا يمكن أن يتحقق هذا الاستقلال دون وجود الزراعة والصناعة والتجارة المحلية.

كشفت أزمة الكورونا انعدام الزراعة المحلية ، وغياب الصناعة، وضعف التجارة في المجتمع العربي. ويرجع عدم وجود هذه المجالات بشكل رئيسي إلى عدم وجود دعم من الدولة في تنمية هذه المجالات في المجتمع العربي. هذا الأمر يضرّ بصمود اقتصاد المجتمع العربي ولكن، أيضًا، باقتصاد الدولة بشكل عام.

التعليم الاكاديمي وسوق العمل

يعاني المجتمع العربيّ، بسبب القيود المعلنة وغير المعلنة من جانب الجهات الحكوميّة والتجاريّة في الدولة، من النقص في أماكن العمل والبطالة العلنية والخفيّة. أدّى تواجد العرب في الوظائف الدنيا ونقص تمثيل العرب في المناصب العالية، خلال أزمة الكورونا، إلى إخراج نسبة كبيرة منهم إلى عطلة غير مدفوعة الأجر أو فُصلوا من عملهم وهذه النسبة أعلى بكثير مقارنة بنسبة العرب في البلاد. نتيجةً لذلك، تضرّر المجتمع العربيّ من الأزمة بشكل غير تناسبي إضافة الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتّبة عن هذه الازمة .

الأمن الشخصي وجودة الحياة

بسبب تفاقم ظاهرة العنف في المجتمع العربي وعدم معالجة هذه الظاهرة من قبل السلطات المسؤولة ، ادى هذا الوضع الى تدني مستوى الامان والأمن الشخصي للمواطنين العرب ، خلال أزمة الكورونا، أدى هذا الوضع اضافة الى أمور أخرى، قيام مجموعات كبيرة في المجتمع العربي برفض الامتثال لتعليمات التباعد الاجتماعيّ، ولم يكن هنالك صدام مع الصوت المعاكس الذي تماشى مع التعليمات . ويرجع ذلك إلى خوف المجموعة الملتزمة بالتعليمات من إعطاء ملاحظة لشخص آخر، خشية تعرّضهم للأذى الشخصي بسبب هذا التوجّه.

كذلك، وفي ظلّ عدم وجود منظومات تمويل بنكيّة تتلائم مع احتياجات المجتمع العربي ، سيطر رأس المال الأسود على سوق القروض في المجتمع العربيّ، ويدير شبكات تمويل وجباية كاملة. هذا الوضع ادلى الى انه وفي كل عام تقريبًا، يُقتل حوالي تسعين مواطنًا عربيًّا في أحداث عنف، ويصاب المئات بجروح.

مطالب المجتمع العربي من الميزانية النقديّة لعام 2021 ومعالجة القضايا الأساسيّة والملحة

تتطرّق المطالب الواردة في هذا البند إلى الميزانيّة النقديّة التي سيتمّ تخصيصها في عام 2021. يُشار إلى أنّ المشاريع الطويلة الأمد تتطلّب ما يسمي بميزانية الالتزام (المطالبة بميزانية يُلتزَم به للسنوات القادمة) في إطار المطالب من الميزانيّة للخطّة الخمسيّة الخاصّة بالمجتمع العربيّ.

فيما يلي تفصيلًا بالمطالب مقسّمة بحسب أنواع القضايا:

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
1	ثقة الجمهور	معلومات توضيحيّة	• وزارة الصحّة	تخصيص 50 مليون ش.ج. لإنشاء وتشغيل منظومة معلومات توضيحيّة للمجتمع العربي من أجل تقديم معلومات واضحة ومفهومة وليس ترجمة جافّة للمنشورات من العبرية إلى العربية، وبالتأكيد ليس المطلوب تجنيد موظّفي جهاز الأمن العامّ ("الشاباك") لإعداد وايصال رسائل للمواطنين العرب؛ يجب أن يكون تقديم المعلومات للمجتمع العربيّ بمساعدة قيادة الجماهير العربية ومؤثرون على الراي العام
2	ثقة الجمهور	تخطيط مراكز طبيّة في المدن المركزيّة	• وزارة الصحّة	تخطيط 6 مراكز طبيّة في المدن العربية المركزيّة ، وهذا يتطلّب تخصيص 80 مليون ش.ج. لميزانيّة التطوير الخاصة بوزارة الصحّة، لإنجاز التخطيط والترخيص لإقامة مراكز طبيّة كبيرة في هذه المدن المركزيّة (مستشفى نهاريّ)، من شأنه أن يسهّل تلقي الخدمات الصحية العامة، على أن تحتوي على جميع التجهيزات المطلوبة لتقديم خدمات طبّيّة مستعجلة وعيادات خارجيّة كجزء

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
				من الخدمة العامّة. في هذا الإطار ينبغي تخطيط 6 مراكز في المجتمع العربيّ على الأقلّ. تطبيق خطّة وزارة الصحّة لسدّ الفجوات.
3	ثقة الجمهور	إنشاء مراكز مشتركة بين مصلحة التشغيل والتأمين الوطنيّ في كلّ بلدة من البلدات العربية	• وزارة الاقتصاد ومؤسّسة التأمين الوطنيّ	تخصيص 50 مليون ش.ج. لإنشاء مراكز مشتركة بين مصلحة التشغيل ومؤسّسة التأمين الوطنيّ في كل بلدة من البلدات العربيّة، على أن تعمل يومين في الأسبوع، على الأقلّ، لغرض تتجاوب بشكل فوري ومشترك لهاتين الهيئتين، من أجل إعادة الناس إلى العمل في أسرع وقت ممكن، وتمكينهم من تحصيل حقوقهم بشكلٍ كامل.
4	ثقة الجمهور	بناء أحياء جديدة	• وزارة الإسكان والبناء	تخصيص 500 مليون ش.ج. لتطوير أحياء جديدة في 8 بلدات عربيّة على الأقلّ، على أن يتمّ تخطيطها على أراضٍ تابعة لسلطة أراضي إسرائيل مدمجةً مع أراضٍ خاصّة. تخطيط مدن جديدة لا يتماشى مع احتياجات المجتمع العربي، وبالتالي يجب أن يكون الجزء الأكبر من الاستثمار في توسيع البلدات القائمة، خصوصًا البلدات ذات الكثافة السكّانية العالية جدًّا.
5	تعليم وثقافة	تطوير برامج تدريب مهنيّ	• وزارة الاقتصاد	تخصيص 200 مليون ش.ج. لتمويل التدريب المهنيّ للشابات والشباب في المجتمع العربي الذين فُصلوا من سوق العمل خلال أزمة الكورونا. هناك حاجة

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
				ملحّة لدمج هؤلاء الشباب والشابّات في التدريب المهني الذي من شأنه أن يتيح لهم رؤية أفق ومستقبل واعدٍ وأكثر وضوحًا. إنّ عدم تلبية احتياجات هؤلاء الشابات والشباب، وفي أسرع وقت ، سيؤدّي إلى زيادة خطر انزلاقهم نحو الجريمة، المخدرات والاحتيال.
6	التعليم والثقافة	تخطيط مدارس للتدريب المهنيّ في البلدات العربيّة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة الاقتصاد	تخصيص 100 مليون ش.ج. للتخطيط والمبادرة إلى إنشاء مدارس للتدريب المهنيّ في المجتمع العربيّ. ستساعد المدارس في تدريب الجيل القادم على مهن المستقبل، من أجل منع حدوث ارتفاع اخر في معدّلات البطالة في المجتمع العربيّ ولضمان أنّ الجيل القادم، أو أبناء 15 عامًا وأكثر اليوم، يمكنه، وبحسب اختياره، الاندماج في المدارس المهنيّة التي تؤهّله للمهن المستقبليّة المرتكزة في الاساس على التكنولوجيا، .
7	التعليم والثقافة	دعم وتعزيز المؤسّسات الثقافيّة في البلدات العربيّة	• وزارة الثقافة والرياضة	تخصيص 50 مليون ش.ج. لدعم المؤسّسات الثقافيّة، بما في ذلك المسارح والفنانون في جميع المجالات لتعزيز المضامين الثقافيّة في المجتمع العربيّ. إنّ غياب المضامين الثقافيّة والنشاطات الثقافيّة يشكّل أحد أسباب انتشار الجريمة في المجتمع العربيّ. لن يكون في الإمكان الحدّ من الجريمة دون توفير أطر ملائمة للشباب والشابات ّ. المطلوب

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
				هو تحضير مناقصة קול קורא ، يشمل جميع المجالات، لكي تتمكّن المؤسّسات والفنانون من تخطيط نشاطاتهم وورشاتهم لعام 2021 بناءً على الميزانيات التي سيتمّ تخصيصها لهم .
8	الزراعة	دعم وتعزيز الوضع الزراعيّ	• وزارة الزراعة	تخصيص 150 مليون ش.ج. في الميزانيّة النقديّة لعام 2021 لتعزيز القطاع الزراعيّ في المجتمع العربيّ. يتمّ في إطار هذه الميزانيّة تمرير تدريبات لجميع المزارعين القائمين، ولكلّ من هو معنيّ بالعمل في الزراعة، على أن يتمّ التركيز على الزراعة العضويّة، تربية الحيوانات، تربية الأسماك ، تأثيرات المبيدات الكيماوية، طرق زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل عام، هبات دعم للمزارعين عن فترات أي إغلاق إضافي وفقدان الدخل. بالإضافة، ينبغي تخصيص ميزانيّة إذن بالالتزام הרשאה להתחייב تلبّي احتياجات المزارعين الذين يرغبون في الشروع في إنجاز مشاريع في مجال الزراعة وتربية الحيوانات.
9	الصناعة والتجارة	تخطيط وإنشاء مناطق صناعيّة	• وزارة الاقتصاد	تخصيص 300 مليون ش.ج. في الميزانية النقديّة لعام 2021 لإعداد خرائط هيكليّة وإقامة بنى تحتيّة لمناطق صناعيّة، تجاريّة وأعمال أخرى. ينبغي أن تقوم وزارة الاقتصاد بإعداد هذه البرامج بشكل مركّز، من أجل

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
				التغلّب على العديد من العقبات في هذا المجال. بالإضافة، يجب رصد ميزانية إذن بالالتزام تتوافق مع احتياجات دعم المصالح التجاريّة التي ستُقام أو ستنتقل إلى هذه المناطق الصناعيّة.
10	التعليم الاكاديمي وسوق العمل	دمج موظّفين في وظائف رفيعة في القطاع الخاصّ	• وزارة الاقتصاد	تخصيص ميزانيّة 400 مليون ش.ج.، لتكون بمثابة تمويل بنسبة 70% من أجر أيّ موظّف من المجتمع العربيّ يشغل وظيفة رفيعة بدرجة نائب مدير عامّ وما فوق، في أي شركة من شركات القطاع التجاريّ المتداولة أسهمها في البورصة (بما في ذلك الشركات المزدوَجة). المشاركة تكون لفترة سنتين ومقدار الهبة الشهريّة يكون 70% أو 30,000 ش.ج. شهريًّا، حسب الأدنى بينهما.
11	التعليم الاكاديمي وسوق العمل	دمج محاضرين من المجتمع العربيّ في جميع المؤسّسات التي تتلقّى ميزانيّة من مجلس التعليم العالي	• وزارة التربية والتعليم	تخصيص ميزانيّة 100 مليون ش.ج. لتشجيع مؤسسات التعليم العالي على الوصول إلى وضع تضمّ فيه الهيئة التدريسية لصغار الأعضاء وكذلك الهيئة التدريسية لكبار الأعضاء 20% من المجتمع العربيّ، على الأقلّ. إنّ عمليّة كهذه من شأنها أن تسهم، أوّلًا وقبل أيّ شيء، في رفع مستوى التعليم في مؤسّسات التعليم العالي (التنوّع هو أساس التقدّم في جميع المجالات)، وأن تشكّل خطوةً مهمّة في معالجة التطرّف والعنصريّة السائدين في البلاد اليوم.

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
12	الأمن الشخصيّ وجودة الحياة	رفع مستوى الأمن الشخصي	• وزارة الخدمات المجتمعيّة	تخصيص 100 مليون ش.ج. لتعزيز أطر التعامل مع مخالفي القانون من الشباب ومكافحة إستهلاك الكحول، المخدرات، القروض في السوق السوداء. ستقوم المراكز باستيعاب المعتقلين ، فرزهم والعمل على إعادة تأهيل السجناء الذين يمكن تأهيلهم قبل اعادتهم ليكونوا افراد فاعلين في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتمّ تخصيص ميزانيّة إذن بالالتزام لمعالجة هذه المسائل بشكلٍ خاص .
13	تحسين وتطير مستوى المعيشة ومجال العمل	رفع مستوى الحياة	• وزارة المواصلات	تخصيص 300 مليون ش.ج.، لتقسيمها على النحو التالي: 1. 200 مليون ش.ج. لتوسيع خدمة المواصلات العامّة في المجتمع العربيّ، مع التركيز على تأمين الخدمة للمؤسسات التعليميّة؛ مؤسّسات التعليم العالي؛ الجامعات، بما فيها جامعة جنين التي يتعلّم فيها حوالي 5,000 طالب عربيّ. 2. تخصيص 500 مليون ش.ج. لتخطيط شوارع إقليمية للربط بين البلدات العربية التي لديها مركز حياة مشترك؛ مثلًا: مجد الكروم، دير الأسد، سخنين، عرّابة، الرامة، والمغار، من دون الحاجة إلى استخدام الشوارع السريعة بين المدن، والتي تعُرّف في

الرقم	القضيّة	الموضوع	الوزارة	مطالب من الميزانيّة
				معظمها كشوارع حمراء، من أجل الانتقال من بلدة إلى أخرى. بالإضافة، ينبغي تخصيص ميزانيّة إذن بالالتزام لهذه القضية,.
14	التعليم والثقافة	تخصيص قسائم للبناء لتحضير مدارس لزيادة غرف التدريس	• سلطة أراضي إسرائيل • وزارة التربية والتعليم	تخصيص 300 مليون ش.ج. لتخطيط قسائم للبناء من سلطة أراضي إسرائيل لإنشاء مدارس في البلدات العربية ، لكي يكون في الإمكان زيادة غرف التدريس . هذا الأمر مطلوب وضروريّ، سواء اليوم في فترة الكورونا أو لسدّ النقص الحاد في غرف التدريس القائم في مدارسنا العربية منذ سنوات.
15	التعليم	توصيل شبكات اتصالات	• وزارة الاتصالات	تخصيص 100 مليون ش.ج. من عائدات شركة هوت لربط البيوت في البلدات العربيّة بالبنى التحتيّة للإنترنت السريع.
16	إنشاء مؤسّسات عامّة	بناء مؤسّسات ومباني عامّة	• وزارة الإسكان	تخصيص 800 مليون ش.ج. لتنفيذ بناء خرائط مصادق عليها لدى 11 سلطة محليّة في المجتمع العربيّ لبناء مباني و مؤسّسات عامّة في البلدات العربية . الحديث هنا هو عن سلطات محليّة عربية تمكّنت من الوصول إلى خريطة مصادق عليها، إلا أنّ التنفيذ حاليًّا مجمَّد بسبب عدم القدرة على البناء بدون وجود مصدر للميزانية المطلوبة.

الوزارات الحكوميّة – الخطوات المطلوبة

بالإضافة إلى المطالب من الميزانيّة المفصّلة في هذه الوثيقة، سواء من ناحية الميزانية النقدية أو من ناحية ميزانيّة الإذن بالالتزام (הרשאה להתחייב)كما هو مفصّل في هذه الوثيقة، فإنّنا نورد هنا بالتفصيل، على مستوى نشاط الوزارات الحكوميّة المختلفة وذات الصلة، ما هي الخطوات المطلوبة من مختلف الوزارات لتحصيل الميزانيات للمجتمع العربيّ.

1.1 وزارة التربية والتعليم

إنّ تحسين واقع المجتمع العربي ودمجه في المجتمع العامّ لا يمكن أن يحدث دون استثمار وتحسين موضوع التعليم والثقافة في المجتمع العربيّ. يجدر التأكيد من الآن على أنّ ثمار هذا الاستثمار سيكون في الإمكان رؤيتها بعد عدّة سنوات وليس على الفور، لكنّ الافتقار إلى الاستثمار الفوري في التعليم والثقافة سيؤدّي بالتأكيد إلى زيادة هائلة في الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، هذه مسالة مصيريّة وتتطلّب علاجًا فوريًّا.

كشفت أزمة الكورونا فجوة التعليم والثقافة في المجتمع العربي ، سواء من ناحية القدرات البشريّة للكادر التعليمي ، أو من ناحية عجز المؤسسات التعليمية على مواجهة تحديات أزمة الكورونا. برز سوء سلوك المجتمع العربي بشكل عام فيما يتعلق بتنفيذ تعليمات وزارة الصحة أثناء الأزمة. تؤثر جودة التربية ومستوى التعليم بشكل كبير على التطور الشخصي والمهني للفرد، وبالتالي على إمكانات الدخل المادي لديه،بالاضافة الى ذلك فان لجودة جهاز التعليم تأثير كبير على خيارات الحراك الاجتماعي للطلاب من خلفيات اجتماعية-اقتصادية ضعيفة نسبيًّا. تشير معطيات جهاز التعليم ودائرة الإحصاء المركزيّة إلى أداء منخفض نسبيًّا لجهاز التعليم في بلدات يوم التعليم الطويل من ناحية معدلات المشاركة والتحصيل التعليميّ، في كل مرحلة من المراحل المدرسيّة. مثلًا، بلغت نسبة المؤهّلين للحصول على شهادة البجروت (التوجيهي) في تلك البلدات 64.8% فقط في عام 2009/2010، بينما كانت نسبة مستحقّي شهادة البجروت (التوجيهي) لمجمل السكان 69.9%. يشار الى ان هناك فجوة كبيرة في نوعية شهادة البجروت والتخصصات المتوفرة للطالب العربي مما يؤثر على نتائج امتحان البسيخومتري وفرص القبول للجامعات الاسرائيلية.

من أجل تقليص الفجوات القائمة، يجب تنفيذ خطوات فوريّة، وسيكون لبعضها نتائج فورية ولبعضها الآخر آثار طويلة الأمد، وفيما يلي الخطوات الأساسيّة التي يتعيّن تنفيذها:

- تكليف وزير التربية والتعليم بمواصلة تنفيذ برنامج تحسين جودة التدريس في جهاز التعليم العربي في عام 2021، والذي تمت الموافقة عليه كجزء من قرار الحكومة 922، وتخصيص 100 مليون ش.ج. لهذا الغرض.

- تكليف وزير التربية والتعليم بمواصلة تنفيذ برنامج التعليم اللا منهجي للطلاب العرب في عام 2021، والذي تمّت الموافقة عليه كجزء من قرار الحكومة 922، وتخصيص 130 مليون ش.ج. لهذا الغرض. ينبغي أن ينشر الوزير، في غضون 60 يومًا، مناقصة خاصة (קול קורא) للحركات الشبابية العربيّة وأن يخصّص لها المبلغ المتبقّي من الميزانية والذي لم يستخدم خلال سنوات البرنامج.
- تكليف مدير عام وزارة التربية والتعليم والمسؤول عن الميزانيّات في وزارة المالية بتطبيق توصيات سد الفجوات بتمويل الساعات التفاضليّة في المدارس الثانويّة، من أجل سدّ الفجوات القائمة بين جهازي التعليم العربي والعبري، بتكلفة تمّ تقديرها من قبل وزارة المالية بنحو مليار ش.ج. في السنة. إستمرارًا لقرار الحكومة رقم 1393 (در/38) من تاريخ 26 شباط/فبراير 2014، والمتعلق بتخصيص ميزانيات لبناء المؤسسات التعليمية في إطار اتفاقيّات شاملة مع السلطات المحلية، كدعم لجهود الحكومة الساعية إلى توسيع مخطط الاسكان ، واستمرارًا للخطة الخمسيّة للسنوات 2017 حتى 2021 التي من المخطّط أن يُبنى في إطارها 17,000 غرفة تدريس (فيما يلي: "الخطّة الخمسيّة")، ينبغي تشكيل طاقم برئاسة إدائرة التخطيط والبناء وممثلين عن السلطات العربية ودائرة أراضي إسرائيل لإنشاء ما لا يقلّ عن 5,000 غرفة تدريس في البلدات العربية وفي المدن المختلطة.
- تطبيق البند 1 (ز) من قرار الحكومة رقم 922 والقرار 1560 من تاريخ 19 حزيران/يونيو 2016، القاضي بتخصيص 50 مليون ش.ج. لتحقيق الأهداف المحددة في القرار 1560. وينبغي أن يتمّ تحديث الأهداف من قبل الوزارة في غضون 30 يومًا، وإبلاغ الحكومة ولجنة التعليم التابعة للكنيست بذلك.

1.2 وزارة الصحّة

هناك حاجة إلى خطة منهجية لتحسين الوضع الصحيّ في المجتمع العربي وتقليص الفجوات في جهاز الصحة والخدمات الصحية. قامت وزارة الصحة بفحص الفجوات وأعدت التوصيات التالية بالتعاون بين فريق من وزارة الصحة ووزارة المساواة الاجتماعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العربية في عام 2019. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنه لم يتم وضع ميزانية لها من قبل وزارة المالية. فاقمت أزمة الكورونا الاحتياجات التي أشار إليها فريق العمل الذي أعدّ الخطة. تشمل التوصيات المواضيع التي تقرر التركيز عليها داخل اللجنة التي رافقت بلورة هذه الخطّة. وتشمل هذه المواضيع التدخّل فيما يتعلّق بعوامل الخطر الرئيسية التي تؤثّر على الواقع الصحي المتدنّي في المجتمع العربي تقليص الفجوات الكبيرة في المجالات الصحية المختلفة

تتطلب التوصيات الواردة أدناه تخصيص لميزانيات في القضايا التي لم يتم ذكرها بشكل صريح أيضًا.

فيما يلي قائمة بالقضايا الأساسية التي تستوجب البدء الفوري بالتنفيذ في عام 2021 كما هو مفصّل أدناه:

1.2.1 المعلومات، الابحاث ورصد الوضع الصحيّ والفجوات الصحية

تعدّ المعلومات الشاملة حول الوضع الصحيّ في المجتمع العربي ضروريّة لبلورة السياسات التي يتمّ تطويرها وفقًا للاحتياجات ولهدف تحسين الوضع الصحيّ عمومًا وتقليص الفجوات في الخدمات الصحية التي كانت على مرّ السنوات. حاليًّا، هناك نقص في المعلومات التي يتم نشرها بشكل منتظم ومتاح للجمهور وفي القوانين التي تسمح بإجراء مقارنة بين المؤمَّنين صحيا من المجتمع العربي وسواهم، وكذلك على خلفية متغيّرات مختلفة مثل الجندر، مكان السكن، الوضع الاجتماعي-الاقتصادي، الإحتياجات الخاصة وما شابه ذلك.

تتوفّر في وزارة الصحة وصناديق المرضى والمستشفيات معلومات كثيرة حول الوضع الصحيّ والخدمات الصحيّة، لكن هناك عوائق تتعلّق بتوحيد المعلومات، وتكاملها، وعوائق تنظيمية وقانونية أخرى تخلق إمكانية منخفضة للوصول إلى معلومات محدَّثة، عامة وعلنيّة تتيح إمكانية المقارنة بين المؤمَّنين صحيا من العرب وسواهم.

بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر بحوث مكثّفة حول الوضع الصحي للمجتمع العربيّ، لكن هناك مجالات مثل صحّة الأسنان لا تتوفّر بشأنها معلومات كثيرة أو مُحدَّثة. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في المعلومات حول تقييم برامج عمل لفحص اسباب الاصابة بامراض خطيرة واسباب الوفاة، أي أنّ معظم الابحاث موجّهة لوصف صورة الوضع فحسب، وليست لغرض تقييم برامج تدخل من أجل التغيير والتحسين.

- يجب أن تدرس وزارة الصحّة مع المعهد القومي لبحوث السياسات الصحية ومجلس الصحة توزيع ميزانيات دعم الابحاث ضمن مطالبة المعهد إلى العمل على تقسيم مجالات البحث

التي تعكس حصّة المجتمع العربي من بين مجمل السكان، وكذلك على أساس التوزيعة الجندريّة.

- وضع ميزانية مخصصة لإجراء دراسات تقييمية حول برامج العمل لفحص اسباب الاصابة بأمراض خطيرة واسباب الوفاة لدى المجتمع العربي ووفقًا للنقاط المحدّدة في إطار هذه الوثيقة: السكري والسمنة، الصحة النفسيّة، السنوات الأولى من العمر، صحّة المرأة، التدخين وأمراض الرئة، وفي ما يتّصل بناحيتي الجندر والعمر.
- أن تعمل الوزارة على تحسين المنصات الرقمية (الديجيتالية) في جهاز الصحّة بطريقة تمكّن من الوصول إلى المعلومات الموجودة حول الصحة والخدمات الصحية على مستوى البلدات العربية : توفير منالية المعلومات لجميع البلدات .

- ستتيح المنصّات الرقمية للجهاز الصحي الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعدم المساواة في الصحة والخدمات الصحية على المستويين القطريّ والمحلي. سيقوم هذا الجهاز بالوصول إلى المعطيات الصحيّة مثل معطيات الإصابة بالأمراض، الوفيات، استخدام الخدمات الصحية، السلوكيات الصحيّة، توافر ومنالية الخدمات الصحية باللغة العربية.
- نشر المعطيات بطريقة تجعل من الممكن المقارنة بين المجموعات السكانية (اليهود/العرب، حسب الدين والجندر والفئات العمرية والخصائص الديموغرافية الأخرى)، وكذلك بحسب الخصائص الديموغرافية التالية: البلدة/القضاء/المنطقة الفرعية.
- ستوفر المنصة أيضًا معطيات إداريّة يمكن الوصول إليها مثل توافر الخدمات وإمكانية الوصول إليها، القوى العاملة والوظائف، البنى التحتية وشبكة للمعلومات (مثل الحملات، المعلومات باللغة العربية، نشر الحقوق). على المدى الطويل، ستوفّر المنصة معلومات حول تخصيص الميزانيات واستخدامها، وذلك بموجب عمل كلّ المسؤوليات القائمة من قبل صناديق المرضى على مستوى البلدة.
- بالإضافة إلى ذلك، سيسمح هذا الجهاز بالتحقيق في عدد من القضايا التي هي في محور هذه الوثيقة، بما في ذلك: السنوات الأولى من العمر (بما في ذلك نموّ الطفل والحوادث داخل او خارج المنزل)، السمنة ومرض السكري، التدخين، الصحة النفسيّة، صحّة المرأة. هذا بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية، مثل الفقر والتعليم، والتي تؤثّر على الصحّة العامة .

- يتم استخدام المعلومات من قبل الجهات المهنيّة في وزارة الصحّة والوزارات الحكومية الأخرى، الشركاء وأصحاب الشأن (صناديق المرضى، نجمة داوود الحمراء، التأمين الوطنيّ، السلطات المحلية، المؤسسات التعليمية والتأهيليّة في المهن الصحية)، المجتمع المدنيّ وعامة الجمهور.

- تعمل وزارة الصحة جنبًا إلى جنب مع صناديق المرضى والمستشفيات على تطوير منصّات محوسبة ومنظومات معلومات من أجل تعميق قدرات جمْع ورصْد المعلومات، مع التركيز على العيادات في البلدات العربيّة وبطريقة تجعل من الممكن المقارنة بين المجموعات السكّانية وكذلك على مستوى كلّ بلدة وبلدة.
- تعمل وزارة القضاء بالشراكة مع الاستشارة القانونيّة لوزارة الصحة والتأمين الوطنيّ، وكذلك مع وزارات حكومية أخرى ذات صلة - حسب الحاجة - من أجل تنظيم إمكانية تقديم معلومات إلى صناديق المرضى حول جنسية، ديانة وجندر المؤمّنين صحيا ، وذلك لهدف التمكين من تحليل المعلومات حول الوضع الصحيّ والخدمات الصحيّة في المجتمع العربيّ، وتقديمها للجمهور ورصد الفجوات الصحية .

1.2.2 البنى التحتية للخدمات الصحية والقوى العاملة في المجال الصحيّ

زادت نسبة الطلاب/الطالبات العرب/العربيات في المهن الصحية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. مع ذلك، فإنّ النسبة المئوية للطلاب/للطالبات في عدد من المهن، وكنتيجة للنسبة المئوية للمعالِجين/المعالِجات الفعليين/ات، ما زالت منخفضة. من بين هذه المهن عددٌ من "المهن المعتمدة على التواصل اللغوي"، حيث أنّ هناك قيمة مضافة كبيرة للتفاعل على المستوى الشخصيّ مع المعالج/ة بلغته/بلغتها، وعلى نحوٍ يتلاءم مع ثقافة المعالَج/ة (على سبيل المثال: في التغذية الصحيّة، عيادات النطق والاتصال، والصحة النفسيّة).

على أرض الواقع، هناك نقص كبير في المعالِجين/ات العرب/العربيّات في مهن الصحّة النفسيّة التي تسعى الخطّة الحكوميّة إلى التركيز عليها. هذا إلى جانب المهن الصحيّة الأخرى التي يوجد فيها نقص كبير في المعالِجين/ات العرب/العربيّات، وكذلك في المجالات التي يوجد فيها نقص في المهنيين/ات في مناطق جغرافيّة معيّنة.

فيما يتعلّق بالبنى التحتية للخدمات الصحية، هناك نقص في عدّة مجالات في البلدات العربية. على سبيل المثال، يعدّ توفر الخدمات في البلدات العربية البدوية في الجنوب في مجال الطب الجماهيري منخفضًا مقارنةً بغيرها، كما أن توزيع مراكز الخدمة في مجال الصحة النفسية وفي مجال إعادة التأهيل في جميع أنحاء البلاد منخفضٌ في البلدات العربيّة.

1.2.3 توصيات في مجال القوى العاملة

ينبغي أن تعمل وزارة الصحة على تعزيزنسبة التمثيل الملائم ودمج الموظفين العرب في العمل في الجهاز الصحيّ:

- ينبغي أن تعمل الوزارة على تعزيز الدراسات التقييميّة بالنسبة لدمج الموظفين العرب في صناديق المرضى وفي منظّمات أخرى والتي هي ليست جزءًا من الخدمات العامّة.
- ينبغي أن تعمل الوزارة على تعزيز دمج مجموعة من الخبراء المناسبين في إطار الهيئة العليا للصحة، المجالس الوطنية للصحة وفي إطار اللجان المهنية التابعة للوزارة والبرامج الوطنية، مثل البرنامج الوطني للوقاية وعلاج مرض السكري.
- ينبغي أن تحدّد الوزارة للمقرات الرئيسة في صناديق المرضى أهدافًا واضحة فيما يتعلق بالتمثيل الملائم للعرب وأن تعمل على تشجيع صناديق المرضى للعمل وفقا لهذه المعايير .

- ينبغي أن تعمل الوزارة على زيادة التمثيل الملائم للعرب في برامج التدريب للادارة الصحية ، مثل برنامج "عنبار".
- ينبغي أن تعمل الوزارة على إيجاد حلول للتعامل مع المعيقات الجغرافيّة، بما في ذلك فحص إمكانيّة توفير سفريات أو أي وسائل أخرى بالتعاون مع مفوّضية الخدمات العامّة.

1.2.4 توصيات في مجال البنى التحتيّة للخدمات الصحّيّة:

- ينبغي أن تعمل الوزارة على خلق حافز لتقليص الفجوات في مهن الرّعاية الطبيّة الأوّلية والمهن التي لا تستلزم إحالة للعلاج خصوصا في منطقة النقب.
- ينبغي أن تعمل الوزارة، من خلال تجميع موارد صناديق المرضى، على تطوير نقاط خدمة في مجال الصحة النفسية في المناطق/البلدات التي ليس لديها إمكانية وصول متاحة إلى هذه الخدمات .
- ينبغي أن تعمل الوزارة على تطوير مراكز إعادة التأهيل في المناطق/البلدات التي ليس لديها إمكانيّة وصول متاحة إلى هذه الخدمات .
- ينبغي أن تعمل الوزارة على الدفع نحو إنشاء خمسة مراكز متعدّدة التخصّصات في جميع أنحاء البلاد، لكي توفّر استجابة متعدّدة التخصّصات مع وجود تمثيل ملائم في البلدات العربيّة المجاورة في مجالات الوقاية الأوّليّة والثانويّة، التعليم الصحّيّ والعلاج. من ضمن الخدمات، ينبغي أن تشمل هذه المراكز الخدمات التالية:
  - العمل مع سلطات محليّة وإقليمية على تعزيز صحّة سكّانها
  - العمل مع المدارس
  - العمل مع المصالح التجارية ذات الصلة بالصحة
  - العمل مع المؤمَّنين/ات صحيا .

- تفعيل العاملين/ات الاجتماعيّين/ات وسواهم من المهنيين في المجال الصحيّ، مثل عيادات العلاج بالتشغيل، العلاج الطبيعي، عيادات النطق والاتصال، من أجل تطوير برامج نفسيّة اجتماعيّة في مجال الصحّة، بالتعاون مع عيادات الأم والطفل، صناديق المرضى، مراكز الطفولة المبكّرة، مراكز الصحّة النفسيّة، وما شابه.
- تفعيل مُنسّقين/ات طبّيين/ات للمساعدة في معرفة وتحصيل الحقوق الصحية وفي إلمام المرضى المزمنين بجهاز تحصيل الخدمات.

الميزانية المتوقعة لتفعيل هذا البرنامج، كما أعدّها الفريق المشترك من قبل وزارتي الصحّة والمساواة الاجتماعيّة، بلغت نحو مليار ش.ج. على مدى خمس سنوات. جمّدت وزارة الماليّة المحادثات حول الموضوع مع وزارة الصحّة. كما أن المدير العام الجديد لوزارة الصحّة ليس على علم بوجود مثل هذه الخطّة.

1.3 وزارة الاقتصاد

تمثّل أزمة الكورونا بداية نهاية عصر العولمة وبداية حقبة الاستقلال الاقتصادي لأي دولة، ولا يمكن أن يتحقّق هذا الاستقلال دون الزراعة، الصناعة والتجارة المحليّة التي يجب إدارتها وتوزيعها بين السكان وبتوزيع جغرافي متوازن في كلّ دولة.

كشفت أزمة الكورونا تغييب الصناعة وضعف التجارة في المجتمع العربي المنتشر جغرافيًّا على كامل أراضي الدولة من الجليل إلى النقب، وغياب هذه المجالات هو بمثابة البطن الخاوية للمجتمع العربيّ، ولكنه أيضا البطن الخاوية للدولة، خاصة بسبب حقيقة وجود المناطق الزراعيّة في المناطق التي يتركّز فيها المجتمع العربيّ جغرافيًّا في جميع أنحاء البلاد، ويشكل عدم وجودها خسارةً اقتصاديّة من الدرجة الأولى.

إنّ نقص المناطق الصناعية والتجارية في البلدات العربيّة هو مسألة معروفة جيّدًا لدى وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، وللأسف لم تحظَ بالاهتمام الكافي حتى الآن على الرغم من العديد من القرارات الحكوميّة التي تناولت هذه المسألة، بما في ذلك قرار الحكومة 922 الذي خصّص ميزانيات زهيدة للغاية لحلّ هذه المسألة.

كما هو معلوم، فإن وجود مناطق صناعية متطورة له تأثير كبير على مستوى معيشة السكّان، سواء من حيث توفير أماكن العمل، أو من حيث مستوى الخدمات التي تقدّمها السلطات المحلية، أو من حيث المساس بجودة البيئة بسبب الانتشار العشوائي للمصانع في المناطق السكنيّة.

حاولنا خلال مدى السنوات الماضية التأثير على متّخذي القرارات في وزارة المالية وسلطة التخطيط الذين تمسّكوا بالسياسة الإقليمية لتقسيم المناطق الصناعيّة، ولكن، للأسف، أثبت تمسّكهم الأعمى بهذا المفهوم فشلًا ذريعًا، وقد انعكس في المشاركة المتدنّية لأبناء المجتمع العربيّ في قوى العمل في السوق، من ناحية، وفي تدنّي مستوى الخدمات والبنى التحتيّة التي تقدّمها السلطات المحلية العربية، من ناحية أخرى.

للتوضيح ، نحن لا نعارض المفهوم الإقليمي على مستوى التخطيط المهني، ولكن من غير المعقول أن يتجاهل هذا المفهوم حقيقة أن معظم مناطق العمل والصناعة قد تمّ تسليمها إلى السلطات اليهودية منذ سنوات طويلة، دون ترك أي مجال لتطوير مناطق صناعية في السلطات المحلية العربية. وهنا يجدر التأكيد على أن من قرّر بشأن موقع المناطق الصناعية هي الدولة وهي المسؤولة عن النتائج.

كما يجب التأكيد على أنّه ليس هناك تناقض بين تطوير المناطق الصناعيّة الكبيرة والإقليميّة وبين الحاجة الماسّة لكلّ واحدة من البلدات لمنطقة ورشات حرفية مُنظّمة ومتطوّرة بهدف ازالة المعيقات والأضرار البيئيّة من جهة، وتوفير أفق للمصالح التجاريّة الصغيرة لكي تتطوّر وتطوّر أعمالها التجاريّة على مساحات أكبر ومتاحة أكثر.

يُلخِّصُ الجدول التالي بالأرقام نتائج سياسة الحكومة فيما يتعلّق بتخصيص مناطق الصناعة والعمل.

الصناعة والعمل:

معطيات عام 2018			
معايير للمقارنة	بلدات عربيّة تصنيف اجتماعي 1-3	بلدات يهودية تصنيف اجتماعي 1-3	الفارق بالنسبة المئويّة
فرض ضريبة الأرنونا للمصالح التجارية للفرد بالـ ش.ج.	252	847	236%
جباية ضريبة الأرنونا للمصالح التجارية للفرد بالـ ش.ج.	180	598	232%
نسبة المصالح التجارية من مجمل فرض ضريبة الأرنونا	18%	34%	84%
مناطق صناعية وورشات حرفية بالمتر المربّع للفرد	0.93	3.29	254%
مناطق تجارية وخدمات بالمتر المربّع للفرد	1.81	2.83	56%

من الواضح لنا أنّ هذا الوضع يجب أن لا يستمرّ، لذلك عقد مركز مساواة في 16 آب/أغسطس 2020 اجتماعًا موسّعًا في بلدية أم الفحم حول الموضوع، وقد حضره أعضاء كنيست من القائمة المشتركة، أعضاء اللجنة الاقتصاديّة، رؤساء سلطات محليّة عرب، رجال ونساء أعمال، وخبراء في المجال وممثّلون عن منظّمات المجتمع المدنيّ العربية، لهدف اتخاذ خطوات عمليّة لتغيير الواقع المرير، ولذلك تم التوجه ، إلى الوزير المكلّف بتطوير المناطق الصناعية والتشغيلية، عمير بيرتس، بطلب بلورة خطّة شاملة تتضمن ما يلي :

- **رصد ميزانيات لخطّة متعددة السنوات لإنشاء مناطق صناعيّة، تشغيليّة، إخلاء مصالح تجارية واقتصادية**

وفقًا لقرار الحكومة 1539، صاغت هيئة إدارة المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد في عام 2017 خطة لسنوات عدة لإنشاء مناطق صناعية، تشغيلية وخدمات في البلدات العربية. بلغ حجم الخطّة حوالي 3 مليارات ش.ج.، واعتمدت على المبادئ التالية: استكمال تطوير المناطق الصناعية القائمة، وتطوير مناطق صناعية جديدة مع إعطاء الأولوية للمناطق الصناعية المتوفّرة، وإزالة الأضرار البيئية ودمج السلطات العربية في مناطق صناعية على مستوى المنطقة. في الجلسات التي عُقدت مع وزارة المالية ومع ممثل لجنة رؤساء

السلطات المحلية، وافقت وزارة المالية على رصد ميزانية قدرها 478 مليون ش.ج.. في الواقع، خُصّص للخطّة عام 2020 ميزانيّة تبلغ حوالي 75 مليون ش.ج. فقط.

لذلك، نحن نطلب اعتماد الخطة الأصليّة بمبلغ 3 مليارات ش.ج. والتي تمّ إعدادها على أساس عمل ميدانيّ مهني، وتطويرها لتشمل احتياجات جميع السلطات المحليّة العربية دون استثناء. كذلك، نطلب العمل على الدفع بها قدمًا لدى وزارة المالية والمصادقة عليها من خلال قرار حكوميّ، وفي الوقت نفسه ضمان ميزانية تبلغ حوالي 300 مليون ش.ج. في سنة الميزانية القريبة، أي سنة 2021. نطلب، أيضًا، أن تُدرج في الخطة المستقبلية القضايا التالية التي لم يتمّ إدراجها في الخطّة الوزارية الأصلية.

- **تخصيص ميزانية لاستكمال تمويل المناطق الصناعية قيد الإنشاء**

مطلبنا هذا يتعلّق بالمناطق الصناعيّة التي هي في طور الإنشاء والتي تحتاج إلى تمويل مكمِّل من أجل تأهيلها، مثل المنطقة الصناعية في مدينة أم الفحم.

- **تعديل أنظمة السلطات المحليّة لإدارة إنشاء لمناطق صناعية**

تُحدّد أنظمة السلطات المحليّة التي نُشرت مؤخّرًا أنّه يجب على السلطة المحليّة أو الشركة الاقتصادية التي تسعى إلى تطوير المنطقة الصناعية الخاضعة لنفوذها القضائيّ أن تستوفي شروط الحدّ الأدنى لإدارة واستخدام ميزانية لأعمال تطوير البنى التحتية والبناء في السنوات الثلاث الأخيرة بمبلغ لا يقلّ عن 50 مليون ش.ج.، ولكنها تتيح لمجموعة سلطات محلية تقديم طلب دون تلبية أي شروط تتعلق بالخبرة المهنية أو بالنشاط المالي السابق.

من المهم الإشارة إلى أن السلطات، والشركات الاقتصادية التي من قبلها، على علم باحتياجات السكان المنطقة بشكل أفضل، ولديها مصلحة واضحة في تطوير المنطقة الصناعية - وبالتالي ستكون قادرة على التحرك بشكل أسرع لتطويرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الشركات التي تدير حاليًّا مخطّطات إنشاء مناطق صناعيّة لا تعرف احتياجات البلدات العربية عن قرب، وتتخلّى عن تطوير المشاريع عندما تواجه صعوبات اولية بما يتعلق بملكيّة الأرض أو صعوبات إداريّة أخرى.

بدلاً من ذلك، ينبغي التعاقد مع شركة إدارة وتطوير متخصّصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي. تعمل على تخطيط وتطوير وإنشاء مناطق صناعية في البلدات العربية. وتكون مسؤولة عن استخدام الميزانيّات المخصّصة لتطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية وفق خطة عمل متّفق عليها. كما تعمل هذه الشركة بتعاون كامل مع السلطات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاقد الوزارة مع شركة إشراف ومراقبة لكي تشرف على سير عمل شركة التطوير.

نطالب بتعديل واستيفاء شروط الشركات الاقتصادية أو السلطات المحليّة، من أجل إتاحة المجال للسلطات المحلية العربية بتطوير المناطق الصناعيّة بنفسها.

- **عوائق في التخطيط**

كانت اللجان اللوائية، على مرّ السنين، هي العائق الرئيسيّ أمام تطوير المناطق الصناعية والتشغيليّة في المجتمع العربيّ، بذريعة السياسة الإقليميّة. من ناحية عمليّة، تخضع هذه اللجان لسيطرة البلديات القوية والجهات الحكومية التي تتصرف من منطلقات تمييزية وغير صحيحة. في معظم اللجان لا يوجد تمثيل للمواطنين العرب على الإطلاق، وهذا ٍ منافٍ للقانون. لذلك، نطالب وزارة الاقتصاد ووزارة القضاء بإجراء إصلاح يتمّ فيه نقل إدارة تخطيط المناطق الصناعية في البلدات العربيّة إلى المجلس القطري للتخطيط والبناء. يتمّ العمل في وزارة القضاء هذه الأيّام على إعداد صيغة لتمديد ولاية ومسؤوليّة اللجنة القطرية للتخطيط والبناء، وكنّا قد طلبنا من المكاتب الحكومية نقل موضوع المناطق الصناعية إلى اللجنة القطرية الخاصة للتخطيط والبناء، لكننا نعتقد أن موقف وزارة الاقتصاد قد يكون له وزن كبير في القرار المتعلّق بتمديد ولاية اللجنة القطرية الخاصة للتخطيط والبناء.

- **إنشاء هيئات ادارية للمناطق الصناعية وتوفير سلة أدوات للسلطة المحلية لصيانة وتعزيز الأعمال التجارية:**

لتشجيع عمليّة نقل المصانع إلى مناطق صناعية في البلدات العربيّة، نقترح إنشاء هيئات ادارية للمناطق الصناعية في البلدات العربية ووضع ميزانيات لها لكي تتمكّن من جذب الأعمال التجارية ورجال الأعمال المبادرين إلى المنطقة الصناعيّة، ولهدف صيانة وتطوير المنطقة الصناعية . بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على وضع ميزانية متعددة السنوات لتطوير المصالح التجاريّة في مناطق نفوذ السلطات المحلية، لكي تكون المناطق الصناعية فيها ملائمة بشكل مستديم للمصالح التجارية، والعمال وللسلطات المحلية.

- **إنشاء هيئة إدارة متخصصة لتطوير وإنشاء مناطق صناعيّة في البلدات العربيّة:**

على غرار اللجنة القطرية للتخطيط والبناء، وبسبب التحدّيات القائمة في الموضوع، نطلب إنشاء هيئة إدارة متخصصة ضمن هيئة إدارة المناطق الصناعية، و/أو توكيل إحدى الشركات الحكوميّة لإنشاء المناطق الصناعية ووالورشات الحرفية في البلدات العربيّة وتنفيذ الخطّة متعددةالسنوات.

كما تعمل هذه الإدارة على تطوير تخطيط مناطق صناعيّة على أراضٍ خاصّة،العمل على تنظيم اصحاب الأراضي وتعريفهم على رجال أعمال مبادرين لتطوير هذه المناطق الصناعيّة.

- **رصد ميزانيات وتأهيل مدراء مشاريع عرب لإزالة العوائق أمام إنشاء المناطق الصناعية:**

مطلبنا هو العمل على وضع ميزانية فورية لتوظيف 10 مديري مشروع لتطوير مناطق صناعية في سلطات محلية عربية، بهدف إزالة العوائق وتعزيز إنشاء مناطق صناعية وتجارية في البلدات العربية. في ضوء الاختلاف في ملكية الأراضي في معظم البلدات العربية، فسوف يعملون، ضمن أمور أخرى، على إزالة العوائق أمام الوزارات الحكوميّة، ولجان التخطيط والبناء. يمكن أن يشكّل مديرو المشروع هؤلاء القاعدة الاولية للإدارة التي ذُكرت أعلاه.

- **التوزيع العادل لعائدات ضريبة الأرنونا من المناطق الصناعية:**

نحن ندرك أن هذا الموضوع لا يخضع للسلطة المباشرة لوزارة الاقتصاد، ولكن وفقًا للقرارين الحكوميين رقم 1539 و2365، تقرّر أن تشترط إدارة المناطق الصناعية توسيع مناطق صناعية كبيرة بموافقة السلطات التي تقع فيها المنطقة الصناعيّة على تقاسم العائدات مع السلطات المحليّة المجاورة. للأسف، لم تُنفّذ وزارة الاقتصاد سياسة الحكومة كما ورد، واستمرّت في دعم توسيع مناطق صناعية رغم رفضها العمل على توزيع عادل للعائدات. إننا نطالب الوزارة بأن تتخذ موقفًا صارمًا وأن تتصرّف بحزم ضد الجهات الرافضة. كما نطالب الوزارة بإجراء مسح لجميع المناطق الصناعية المتاخمة للسلطات العربية، وان تتبنى سياسة التوزيع العادل للعائدات بين السلطات.

يطالب مركز مساواة وزارتي الاقتصاد والداخلية العمل مع الجهات ذات الصلة لتشكيل طاقم عمل يُعنى بالتوزيع العادل لعائدات ضريبة الأرنونا في البلدات المجاورة. هذا المطلب يضاف الى مطلب انشاء وتشغيل مناطق صناعيّة في البلدات العربية وليس بديلًا له.

توصيات إضافية لسنة 2021

تكليف وزارة الاقتصاد والصناعة بأن تخصّص في عام 2021 مبلغ 100 مليون ش.ج. لتطوير مناطق صناعيّة جديدة في البلدات العربية من خلال هيئة ادارة المناطق الصناعية. سيتم تخصيص هذا المبلغ وفقًا للخطّة التي بلورتها وعرضتها إدارة المناطق الصناعيّة في عام 2019.

- تكليف وزارة الاقتصاد والصناعة بأن تُخصّص في عام 2021، على الأقلّ 50% من ميزانيات مسار التشغيل للمجموعات السكّانيّة التي نسب مشاركتهنّ في التشغيل منخفضة (أمر المدير العام رقم 4.17) والذي يديره مركز الاستثمار، وتشجيع أصحاب المصالح التجارية والشركات على تشغيل عمّال عرب، مع إعطاء الأولوية لاستيعاب النساء والشباب/الشابات.
- تكليف وزارة الاقتصاد والصناعة بأن تخصّص في عام 2021 على الأقلّ 20% من الميزانية الأساسيّة

لفروع "المعوف"، التي تديرها وكالة المصالح التجارية الصغيرة والمتوسّطة، لصالح الشركات العربية.

- بالإضافة إلى ذلك، تخصيص 40 مليون ش.ج. مع إذن بالالتزام הרשאה להתחייב في عام 2021، لغرض استمرار أنشطة تشجيع المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدات المطبَّقة فيها الخطّة على النحو الذي سيتمّ إقراره بين وكالة المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة ووزارة المساواة الاجتماعيّة وقسم الميزانيات في وزارة المالية.
- تكليف وزارة الاقتصاد والصناعة بتخصيص ما لا يقلّ عن 10% من ميزانية آليات التصدير لتعزيز النشاط الصناعي لدى العرب في الأسواق الدولية بدءًا من عام 2021. ونظرًا لحجم الصادرات المنخفض نسبيًّا الذي يميّز حاليًّا ضد العرب ، فهذه الخطوة غايتها تشجيع المصدرين المبتدئين من هذه الفئة من السكان على زيادة حجم صادراتهم تدريجيًّا.
- تكليف وزارة الاقتصاد بتقديم خرائط هيكليّة رئيسية لمناطق صناعية منطقية ذات قدرة على إحداث تأثير اقتصادي واسع على السكان العرب، بما في ذلك فحص إمكانية استخدام الأراضي لمحطّات معالجة مياه الصرف الصحيّ. لغرض تنفيذ هذا البند، ينبغي على وزارة الاقتصاد، بالتعاون مع ممثّلين عن سلطة التطوير الاقتصادي في وزارة المساواة الاجتماعية ولجنة رؤساء السلطات العربية، وبالتنسيق مع قسم الميزانيات في وزارة المالية، أن تضع خطّة في غضون 120 يومًا.
- بيئة أعمال تجارية- من أجل الدفع قدمًا بمجال الأعمال التجارية في البلدات العربية، والذي سيساهم أيضًا في تعزيز القوة الاقتصادية للسلطات المحلية، ينبغي أن تعمل وزارة الداخلية، في غضون 120 يومًا من يوم اتخاذ هذا القرار، وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد، وممثّلي سلطة التطوير، وقسم الميزانيات في وزارة المالية، على بلورة خطّة لتطوير بيئة الأعمال التجاريّة في البلدات العربيّة، بما في ذلك مجال ترخيص المصالح التجارية، تسهيل الحصول على الائتمان المصرفيّ، وتشجيع التعاون التجاري وخلق مزايا لحجم النشاطات التجارية لتعود بالفائدة للسلطات العربية .
- في ظل أزمة المصالح التجاريّة في البلدات العربية ومن أجل تزويدهم بأدوات ملائمة تحديدا بسبب ازمة الكورونا، ينبغي أن تُقدّم الحكومة ضمانات خاصّة للمصارف التجاريّة بمبلغ 500 مليون ش.ج. لتوظيفها بشروط خاصّة لمساعدة المصالح التجاريّة، الناشطة في البلدات العربية والموجودة في ضائقة.

1.4 وزارة الرفاه

الفقر في المجتمع العربي من أكثر القضايا إلحاحًا . حوالي نصف المجتمع العربي يعيش تحت خط الفقر . على الرغم من أهمّيتها، فإنّ قضية الفقر ليست على أجندة وسائل الإعلام في الدولة أو الحكومة. لذلك، فإنّ أي استثمار تقوم به الحكومة في التنمية الاقتصادية للمجتمع العربي يجب أن يتعامل، أوّلاً وقبل أيّ شيء، مع هذه القضيّة بشكل تفصيليّ.

إنّ عدم معالجة قضية الفقر بشكل عينيّ في إطار قرار الحكومة رقم 922 سيؤدي، في نهاية المطاف، بأيّ مبادرة حكوميّة من هذا القبيل إلى الفشل. إنّ معطيات الفقر المرتفعة في المجتمع العربي ترفع معدّلات الفقر في البلاد بشكل عام وتؤثّر على النمو الاقتصادي، بحيث أصبحت إسرائيل الآن أفقر دولة من بين دول الـ OECD.

من أجل معالجة هذه المسألة الملحّة، ثمّة حاجة إلى علاج فوري في المجالات التالية:

- **<u>مكافحة ظاهرة الفقر</u>**
  - <u>تأهيل مهنيّ</u>

يتجاهل القرار الحكومي رقم 922 الخاص بالتنمية الاقتصادية للبلدات العربية تمامًا أهمّية العناية بالثروة البشرية والقوى العاملة العربية، وهو بالتالي يتجاهل أيضًا إمكانية مساهمة القوى العاملة العربية في السوق الاقتصاديّة وفي اقتصاد الدولة بشكل عامّ. يشكل المجتمع العربي حوالي 20% من سكان الدولة، وهم بمثابة رافعة اقتصادية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يوصي تقرير الـ OECD لعام 2019 بأن تعزّز الدولة تشغيل فئات سكانية مستهدفة مثل النساء العربيات، حتى لا تصل الدولة إلى وضع يتضاءل فيه النموّ الاقتصادي .

يجب على وزارة الاقتصاد تغيير آليّات رصد الميزانيات للتأهيل المهني وتكييفها للقوى العاملة العربيّة، لكنّها تمتنع عن القيام بذلك حتى يومنا هذا. أكّدت وزارة العمل في كتاب الميزانية "أذرع العمل" من عام 2019، أنّ الوزارة طبّقت خطّة لتعزيز النجاعة وتوسيع شبكة التأهيل المهني بشكل عامّ. يجب أن تتحقّق الوزارة من كون المعايير الجديدة ملاءمة خصّيصًا للسكان العرب، أيضًا.

من ناحية الميزانية: لم يتم تخصيص أي ميزانيات إطلاقاً ضمن ميزانيّتي العامين 2018-2019 في إطار نظام "التأهيل المهنيّ للسكان العرب" (بند رقم 36420125). في المقابل، تطالب الخطّة الاقتصادية المقترحة من قبل قيادة الجمهور العربي، بما في ذلك مركز مساواة، تخصيص مبلغ 100 مليون ش.ج. سنويًّا للتأهيل المهنيّ.

مطالبنا هي كالتالي:

1. إجراء تأهيلات للشباب/الشابات في مهن يمكن من خلالها الاندماج بشكل عمليّ في سوق العمل.

2. إنشاء مناطق صناعية و"هاي-تك" في نطاق السلطات العربية
3. تبني برامج كتلك التي أطلقتها الدولة سويّة مع فرع الهاي-تك في المركز لدمج النساء المتديّنات اليهوديات في سوق الهاي-تك، أي السماح لمجموعات من النساء العربيات بالاندماج في صناعة "الهاي-تك" وبعد تأهيلهنّ بشكل مكثّف وعينيّ في هذا المجال.

تتطلب مكافحة الفقر رؤية لا يُتّهم فيها الفقير بفقره، ويجب تخصيص ميزانيات لإعادة تأهيل لأية أسرة تعاني من الفقر، وهي من الجيل الثاني أو الثالث بحالة فقر، وعدم الاكتفاء فقط بتقديم "فتات"، بل تقوية الأسرة ككلّ من خلال توفير حلول لها في مجال العمل والتعليم والتأهيل المهنيّ وتحصيل الحقوق.

- **<u>برنامج وزارة الرفاه الاجتماعي "مراكز تحصيل الحقوق" و "نتنفّس الصعداء"</u>**

تنفذ وزارة الرفاه برنامجًا يُسمّى "نتنفّس الصعداء" منذ عام 2015، وهو البرنامج الحكومي الرئيسيّ لمكافحة الفقر في الدولة. تُرافق العائلات المشاركة في البرنامج، عن كثب، عاملة اجتماعيّة في إطار "مراكز الحقوق والتدعيم" المتواجدة في السلطات المحلية وتعتبر بمثابة مقرّ للبرنامج في كلّ بلدة وبلدة. بالإضافة إلى برنامج "نتنفّس الصعداء"، تضمّ مراكز التدعيم مركّزي التشغيل.

بحسب معطيات وزارة الرفاه، تشارك حوالي 3910 عائلة من جميع أنحاء الدولة في البرنامج، وهو قائم في 113 بلدة وسلطة محلية. بالطبع يجب على الدولة زيادة عدد المشاركين وإنشاء المزيد من مراكز التدعيم، إذ يبلغ إجمالي عدد الأسر التي تعيش تحت خطّ الفقر في البلاد، حسب معطيات عام 2018، نحو 466.5 ألف أسرة!

تبلغ الميزانية السنوية للبرنامج حوالي 100 مليون ش.ج.، لكنها بالطبع لا تكفي لمساعدة ودعم كل أسرة ، على الرغم من رغبة الوزارة في توسيع البرنامج ليشمل 100 سلطة محلية أخرى.

بحسب معطيات وزارة الرفاه، فإنّ حوالي 45% من العائلات المشاركة في البرنامج هي من المجتمع العربي: 1484 أسرة من 63 بلدة عربية ومدينة مختلطة.

يجب توفير أدوات جديدة وتحسين اليات العمل التي يتم تقديمها لمراكز التدعيم من أجل مواجهة ظاهرة الفقر، واستنفاذ الحقوق والاندماج في سوق العمل وفي التأهيل المهنيّ. يجب زيادة عدد الأسَر الحاصلة على مرافقة من قبل طواقم البرنامج، ويجب زيادة مقدار الاستجابة المرنة المقدّمة اليوم لحوالي 20 أسرة في كلّ بلدة. يتطلب التجاوب مع الفقر في البلاد عامة والمجتمع العربي خاصة تخصيص على الاقل 100 مليون شيكل اضافيات لتوفير برامج استنفاذ الحقوق للعائلات الفقيرة والمحتاجة.

- **<u>حل مشكلة تمويل السلطات المجلية بتقديم خدمات الرفاه الاجتماعي</u>**

جاءت برامج الرفاه الاجتماعيّ في الدولة لتلبية احتياجات السكّان المستضعفين في السلطة المحلية، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجموعة أو المجتمع. بطبيعة الحال فإنّ السلطات المحلية الضعيفة ذات التصنيف الاجتماعي-الاقتصادي المراوح من 1 إلى 3 هي التي في أشدّ الحاجة إلى هذه الخدمات. عمليًّا، تتخلّى

هذه السلطات الضعيفة عن حقّها/واجبها في تقديم الخدمات للسكّان لعدم تمكنها من توفير حصتها حسب القانون بقيمة 25% في تفعيل الخدمة، وهذا يخلق وضعًا عبثيًا يتمثّل في تحويل ميزانيات الدولة المخصصة للفئات السكّانية المستضعفة إلى السلطات المحليّة القوية التي يمكنها أن تشارك بنسبة 25% في تكلفة الخدمة (ماتشينغ).

من المعروف أنّ مصدر دخل السلطات العربيّة هو من ضريبة الأرنونا السكنيّة فقط، وذلك لعدم وجود مناطق صناعية فيها، وبالتالي فليس هناك مدخول ذاتي من الأرنونا على الممتلكات الصناعية، كما ليس هناك أرنونا على السياحة ولا أرنونا من مصادر حكوميّة من قبل وزارات ومكاتب حكوميّة، محاكم، مستشفيات وغيرها.

من ناحية، لا تتلقى السلطة المحلية العربية مدخولًا من الأرنونا كالذي تحظى به سلطة معنيّة أو مجلس إقليميّ، ومن ناحية ثانية، تُحرم هذه السلطات من حقّها الأساسيّ في المشاركة في جباية الأرنونا من المصالح التجاريّة، ومن ناحية ثالثة، تُحرم هذه السلطات أيضًا من الحقّ في تقديم خدمات الرفاه للسكان المستضعفين فيها، وعليه يجب إعداد سلّة مساعدة لدعم السلطات المهمشة لكي تتمكّن من المشاركة في تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي للعائلات المحتاجة.

- **<u>البنية التحتية لتقديم خدمات الرفاه الاجتماعي</u>**

إنّ الغاية من وجود المباني المصمّمة خصّيصًا لتلبية احتياجات الجمهور المستهدف لدى أقسام الرفاه هو تقديم حلول تتجاوب مع متطلبات الخدمة الاجتماعية وإلى التوفير في مصاريف السلطة المحلية على استئجار المبانى لتقديم الخدمات. في الواقع فإنّ السلطة المحلية العربية تتكبّد مصاريف تفوق مصاريف السلطة اليهودية في ظل عدم وجود مبانٍ عامة، الأمر الذي يجبر السلطة العربية على استئجار مبنى، وهو ما يشكّل عبئًا ثقيلًا على خزينة السلطة المحلية الشحيحة . يُشار أيضًا إلى أنّ غالبية المباني القائمة اليوم غير آمنة وغير متاحة أمام محدودي الحركة، ويحظر القانون استخدام المباني التي غايتها ليست تقديم الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصّة، بالإضافة إلى مباني الخدمات للسكان المعالَجين داخل المجتمع، مثل مباني النويديات، مراكز معالجة العنف، نوادي الشبيبة وغيرها. قسم كبير من السلطات المحلية العربية تقدم الخدمات المذكورة أعلاه في مبانٍ مستأجرة تفرض على السلطة مصاريف مالية مقابل الاستئجار تؤدي الى تجاوز السلطة المجلية لنسبة 25% من تكاليف الخدمة، وقد تصل أحيانًا إلى 50%، بدلاً من استخدام هذه الأموال لتقديم خدمات أخرى. يجب رصد ميزانيات للسلطات المستضعفة لتغطية مصاريف استئجار المباني/لتمويل بناء المباني المطلوبة فيها.

- **<u>تعزيز وتطوير العمل الجماهيري والعمل التطوّعي في السلطة المحليّة</u>**

في كل ملخّص وفي كلّ تقرير مكتوب من قبل جميع الأطراف على المستويين المحلي والقطريّ (تقارير مركز الحكم المحلي، تقارير وزارتي الرفاه والداخلية، وقيادة الجبهة الداخلية)، ورد أنّه خلال فترة الكورونا كل سلطة كان لديها عاملون جماهريون وشبكة عمل مجتمعيّ، ولديها مركّز للمتطوّعين وشبكة متطوّعين، قامت بدورها بشكل أفضل بكثير من أي سلطة أخرى لا تتوفّر فيها هذه الخدمات. فمعظم السلطات العربية ليس لديها وظائف

للعمال الاجتماعيين الجماهريين ولمركّزي المتطوّعين، الأمر الذي أضعف من تعامل السلطات مع أزمة الكورونا بشكل خاصّ، وتنمية المجتمع بشكل عامّ. نحن نرى أن هناك حاجة لتخصيص وظائف للعمال الاجتماعيين الجماهريين ، التأهيل المهنيّ للعاملين الجدد، ورصد ميزانيّات تفعيليّة لـ 79 سلطة عربية، وفقًا لمعايير تأخذ في الاعتبار كبر البلدة والوضع الاجتماعي-الاقتصادي فيها.

- **<u>إنشاء مراكز طوارئ في الأحياء ومراكز للحصانة الجماهيرية</u>**

تستوجب فترات الطوارئ أن تكون كلّ سلطة محلية جاهزة لمعالجة وضع السكان على مستويين:

الأول: تقوية المجتمع من خلال إنشاء فرق طوارئ في ألاحياء يمكنها الاستعداد لحالات الطوارئ، سواء من خلال تعميم المعلومات التوعويّة التوضيحيّة والوقاية، أو من خلال تجنيد السكّان وقيادتهم نحو الحصانة الجماهيرية التي تتيح مرونة سلوكية في حالات الطوارئ . اليوم، لا توجد تقريبًا فرق طوارئ للأحياء في السلطات العربيّة، ما يحول دون إمكانية التنظّم والاستعداد لحالات الطوارئ في وقت مبكّر.

الثاني: حالات الطوارئ تترك خلفها ضحايا الصدمة على مستويات مختلفة، بدءًا من الصدمة الأوّليّة وحتى الإصابات البالغة. تقوم مراكز الحصانة الجماهيرية بتجنيد افراد لتقديم الرعاية والخدمات العلاجية ، سواء أكانت أوّليّة أو على نحو منتظم للسكان المتضرّرين، فنحن ما زلنا في اوج ازمة الكورونا .

1.5 وزارة المواصلات والسلامة على الطرق

يتمحور عمل وزارة المواصلات في صعيدين رئيسيّين، كما هو مفصّل أدناه:

- **<u>البنى التحتيّة للمواصلات</u>**

هناك فجوة كبيرة في البنى التحتية بين البلدات العربية والبلدات اليهودية ، وهي تنعكس، ضمن أمور أخرى، في عدد حوادث الطرق في البلدات العربية . إنّ حوالي 32% من القتلى في حوادث الطرق عام 2019 هم من المواطنين العرب، بينما تبلغ نسبتهم من السكان نحو 21% فقط. هناك نقص في تطويروتوسيع خطوط ومسارات المواصلات في البلدات العربية ، وفي البنى التحتية للمواصلات العامّة وفي تنفيذ مشاريع لتعزيز السلامة على الطرق.

- **<u>المواصلات العامّة</u>**

هناك فجوة كبيرة في خدمة المواصلات العامّة بين البلدات العربية والبلدات اليهودية ، إلا أنها آخذة بالتقلّص في أعقاب الجهود الحكوميّة في السنوات الأخيرة. في عام 2005، تم تقديم خدمة لـ 81 بلدة عربيّة (من بين 157 بلدةً في ذلك الوقت، بما فيها 19 بلدة غير معترف بها ولا يشمل ذلك المدن المختلطة) من خلال 35,903 سفرة أسبوعيّة بالحافلات العامة . وفي عام 2020، ارتفع عدد السفرات بنسبة 68%، حيث بلغ 65,256 سفرة أسبوعيّة بالحافلات، تخدم 124 بلدة.

فيما يلي مطالبنا من ميزانية وزارة المواصلات:

- تكليف وزارة المواصلات والسلامة على الطرق بمواصلة تطبيق قرار الحكومة رقم 922 في عام 2021 بشأن تخصيص ميزانيات لـ 40% من قيمة الميزانية المخصصة لتمويل السفر في المواصلات العامة، أو 200 مليون ش.ج. سنويًا، حسب الأعلى بينهما، لصالح زيادات في الخدمة والبنى التحتية للمواصلات العامة في البلدات العربية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية لمسارات المواصلات العامة. هذا الأمر يكون مع التركيز على البلدات الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، وعلى وجه الخصوص أكثر من ثلاثين ألف نسمة، حيث توجد فيها فجوة كبيرة في خدمات المواصلات العامة.
- مواصلة تطبيق القرار الحكومي رقم 922، الذي بموجبه يجب أن يُخصّص، في عام 2021، ما لا يقلّ عن 40% من إجمالي الاستثمار في البنى التحتية في السلطات المحلية (التي لا تتبع لمتروبولين)، بما في ذلك سلّة تطوير خاصة في المدن الكبرى ، سلة السلامة على الطرق، سلّة المواصلات العامّة من أجل تطوير البنى التحتية في البلدات العربية .

- وضع خطة، في غضون 60 يومًا، لتحسين البنى التحتية للمواصلات في البلدات العربيّة. يتمّ تخصيص الميزانية في ميزانية عام 2021 بمبلغ لا يقلّ عن 200 مليون ش.ج..
- في عام 2021، يتمّ توزيع ميزانيّة التوعية الإعلامية للسلطة الوطنية للسلامة على الطرق بحيث لا تقلّ حصّة الميزانية المخصّصة للتوعية الإعلاميّة للسكّان العرب عن نسبتهم من مجموع السكان في الدولة.
- صياغة خطة رئيسية عديدة السنوات في غضون 30 يومًا لخفض عدد القتلى في حوادث الطرق في المجتمع العربيّ، بما في ذلك مسألة جمع المعطيات عن حوادث الطرق ومسبباتها. ستتم صياغة الخطة من قبل لجنة برئاسة وزارة المواصلات بالتعاون مع السلطة الوطنية للسلامة على الطرق وممثلين عن سلطة التنمية الاقتصادية في وزارة المساواة الاجتماعية، ولجنة رؤساء السلطات العربية وقسم الميزانيات في وزارة المالية خلال 30 يومًا، بهدف رصد ميزانية ضمن ميزانية العام 2021.
- تكليف وزارة المواصلات بتخصيص كافة الأرصدة المتوفرة لديها في قرار الحكومة رقم 922 لمجال إنشاء شوارع وبنى تحتية للمواصلات، بما في ذلك إزالة المعوقات في التخطيط والتنفيذ. يتم تخصيص الأموال من قبل لجنة برئاسة وزارة المواصلات بالتعاون مع وزارة الداخلية، وممثلين عن سلطة التنمية الاقتصادية في وزارة المساواة الاجتماعية، وقسم الميزانيات في وزارة المالية، ودائرة التخطيط ولجنة رؤساء السلطات العربية. تنشر اللجنة التصريحات في غضون 60 يومًا.
- تكليف وزارة المواصلات والسلامة على الطرق بأن يُخصّص عام 2021 ما لا يقلّ عن 40% من مجمل السلال بين المدن في شركة "نتيفي يسرائيل"، بما في ذلك سلة مواقع الخطر، وسلة مواقع الاكتظاظ، وسلة الانعطاف إلى اليسار لصالح سلة الشوارع العابرة في البلدات في شركة "نتيفي يسرائيل". يخضع تخصيص الميزانية لمعايير يتم الاتفاق عليها بين وزارة المواصلات وقسم الميزانيات في وزارة المالية بالتعاون مع ممثلي لجنة رؤساء السلطات العربية.
- تكليف وزارة المواصلات بأن تَعرض أمام السلطات العربية خطة عديدة السنوات للمواصلات العامة في المجتمع العربيّ. تركّز الخطّة على احتياجات السكان، مستوى الخدمة، جودة الخدمة، احتياجات البنى التحتيّة وصياغة الأهداف. لغرض تنفيذ هذا البند، يتمّ وضع خطة من قبل هيئة المواصلات العامة في وزارة المواصلات بالتنسيق مع قسم الميزانيات في وزارة المالية وبالتعاون مع ممثلي سلطة التطوير الاقتصادية في وزارة المساواة الاجتماعية وممثّلي المجتمع العربي، وذلك في غضون 120 يومًا، بهدف تخصيص الأموال لها في ميزانية العام 2021.
- توسيع مشروع المسؤولين عن المواصلات العامة في البلدات العربيّة، بحيث تستطيع السلطات المحلية والمجالس الإقليميّة التعاون للحصول على وظيفة مسؤول عن المواصلات العامّة يخدم جميع البلدات. يتم تخصيص وظائف المسؤولين عن المواصلات العامة وفقًا للموديل القائم حاليًّا في وزارة المواصلات.

- تكليف وزارة المواصلات بتقديم خطّة رئيسيّة عديدة السنوات للحكومة، في غضون 120 يومًا، لتطوير البنى التحتية للطرق في البلدات العربية للوصول إلى مستوى مماثل للبنى التحتية للشوارع في جميع أنحاء البلاد. يتم وضع ميزانية للخطّة ابتداءا من عام 2021.
- تطوير الشوارع الموصلة بين البلدات ذات مراكز تقديم خدمات مشتركة مثل عيادات طبية، مراكز تعليمية او مناطق تجارية.
- تكليف شركة قطارات إسرائيل بدمج البلدات العربية ضمن خطّة التطوير العديدة السنوات وربط بلدات مثل الطيرة، الطيبة، يافة الناصرة، الناصرة، سخنين، عرابة، كفر قاسم بشبكة المواصلات العامّة الخاصة بها.

1.6 وزارة الثقافة والرياضة

في إطار إجراءات وزارة الثقافة والرياضة يجب إيلاء اهتمام خاصّ ومركّز بالمجتمع العربيّ، وتعزيز الثقافة والرياضة هو بمثابة حجر أساس مهمّ للحدّ من الجريمة والعنف في المجتمع العربي.

- دائرة الثقافة
  - تخصيص مبلغ 60 مليون ش.ج. لتطوير الثقافة العربية من ميزانية وزارة الثقافة.
  - تخصيص 30 مليون ش.ج. لبرنامج ترسيخ ركائز الثقافة والثقافة في مناطق الضواحي .
  - إنشاء فريق عمل مشترك من وزارة الإسكان ووزارة الثقافة لملاءمة المباني العامة للأنشطة الثقافية، بما في ذلك في مجالات المتاحف، الرقص، المسرح، السينما والمكتبات، من أجل تنمية المؤسّسات الثقافيّة المهنيّة التي ستتلقى الدعم أيضًا من خلال الاطر المهنية(תקנות מקצועיות) . لهذا الغرض، تخصّص وزارة المالية مبلغ 100 مليون ش.ج.، وفقًا لخطة رئيسيّة يتمّ إعدادها في غضون 120 يومًا.
  - اعتماد خطة ملاءمة المباني التاريخية الخاصة بوزارة الثقافة وتخصيص 100 مليون ش.ج. لها بهدف تحويل المباني التاريخية المهجورة إلى مراكز للأنشطة الثقافيّة في قلب البلدات العربية.
  - تخصيص 30 مليون ش.ج. من خلال "أنظمة المشتريات " في وزارة الثقافة لإنشاء مؤسّسات تعنى في عدة مجالات وانشطة ثقافية متنوعة والتي أظهر مسح الاحتياجات لعام 2015 أنّها غير موجودة على الإطلاق في المجتمع العربي، مثل المتحف، السينماتك، السينما، مدارس تعليم الفنون، المسرح، الرقص والموسيقى.
  - تخصيص 15 مليون ش.ج. لإنشاء موارد ثقافيّة إقليمية من خلال السلطات، وذلك بحسب الحاجة القائمة. في مناطق كاملة من المجتمع العربي لا يوجد نشاط ثقافيّ على الإطلاق، أو أنّها موجودة على نطاق ضيّق جدًّا في بعض المجالات الثقافية .

- دائرة الرياضة

لدائرة الرياضية هدفان رئيسيّان: تشجيع الإنجازات الرياضية وتطوير ودعم الرياضة الشعبية. في كلّ ما يتعلق بالإنجازات الرياضيّة، فإن معظم نشاط الدائرة يتمّ من خلال دعم الاتحادات الرياضية ومعهد فينجيت. بشكل عام هذا الدعم وهذه المخصصات لا تتماشى مع احتياجات وخاصية الرياضيين العرب . في الوقت نفسه، من الممكن أن تكون نسبة الرياضيين النشطين بالمجتمع العربي منخفضة مقارنة بالنسبة القائمة لدى السكان اليهود. يمكن أن يرجع الاختلاف في نسبة الرياضيين النشطين إلى كون البنى التحتية الرياضية في البلدات العربية متدنية مقارنةً بالبنى التحتية الموجودة في البلدات اليهودية، الامر الذي أدّى إلى نشوء عائق يحول دون اندماج رياضيين عرب جدد .

تكليف وزارة الثقافة والرياضة بأن تشمل ميزانية دعم دائرة الرياضة لعام 2021 بناء منشآت رياضية جديدة في

البلدات العربية بالنسبة التي يتمّ إقرارها من خلال التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الثقافة والرياضة، على أن لا تقلّ عن 25% من إجمالي ميزانية الدعم لبناء منشآت رياضية جديدة وترميم منشآت رياضية قائمة. ويكون ذلك كلّه خاضعًا لمصادقة المستشار القضائي للحكومة وبموجب مبدأ المساواة الذي يطغى على اختبارات ومعايير الدعم المتبعة.

نطالب بتخصيص 30% من ميزانية الطوطو التي حُوّلت إلى الوزارة في عام 2021 لدعم الرياضة بالبلدات العربية.

1.7 وزارة الداخليّة

السلطات المحلية مسؤولة عن توفير الخدمات العامّة لسكّانها، بما في ذلك خدمات مثل التعليم والرفاه. تتأثّر جودة الخدمات العامّة المقدمة للسكّان بشكل كبير بمستوى ونطاق الخدمة التي يتلقّوها من السلطة المحلية. ثمّة أهمية كبيرة لقدرة السلطات المحلية على تقديم خدمات نوعية وواسعة للسكان، وهي تتأثّر بشكل كبير بحجم المدخولات الذاتية للسلطة المحلية.

عند تقسيم المدخولات الذاتية بين السلطات المختلفة، ولا سيما مدخولات الأرنونا غير السكنية، تظهر فجوة كبيرة بين السلطات العربية والسلطات اليهودية والمدن المختلطة . وبالتالي، فإن متوسّط مدخولات الأرنونا غير السكنية (أي، الأرنونا على المصالح التجارية) للفرد في السلطات العربية يبلغ حوالي 18% من المتوسّط القطري فقط.

مطالب من ميزانية وزارة الداخلية:

- تكليف وزارة الداخلية، ومن أجل تحسين جودة الإدارة وتحسين القوى العاملة في السلطات المحلية العربية وتعزيز العمود الفقري الإداري في هذه السلطات، بالعمل في إطار برنامج "المتدربين" للحكم المحلي بحيث ان عدد المشاركين العرب في هذا البرنامج لا يقلّ عن 25% العرب ، وأن تُبذل الجهود لأن لا تقلّ حصّة السلطات العربية التي تكون ضمن خطة البرنامج الموسّع، في مرحلة اختيار المشاركين ، عن الحصة النسبية لجميع السلطات المشاركة في مرحلة الاختيار، وأن يتمّ تقديم حوافز في الأجر للمشاركين بالتدريبات في سلطات عربية معيّنة تحدّدها وزارة الداخليّة ووزارة الماليّة .
- تكليف وزارة الداخلية بتشكيل طاقم يتولّى فحص تأثير إجراء مسح للأملاك في السلطات على مستوى هبات الموازنة المشروطة في السنوات الأولى بعد المسح. لغرض تطبيق هذا البند، يتمّ وضع خطة تبلورها وزارة الداخلية بالتعاون مع قسم الميزانيات في وزارة المالية في غضون 30 يومًا. وستسري توصيات اللجنة أيضًا على عمليات مسح الأملاك التي أجريت بين 2015-2019 وتأثيرها على التزام السلطات بالأهداف المحددة في القرار 922.
- إلغاء اشتراط هبات الموازنة في العام 2020 بسبب أزمة الكورونا والصعوبات التي نشأت في بلوغ أهداف الهبة المشروطة، بما في ذلك نسبة الهبة المشروطة في ضوء تطوّر أزمة الكورونا في عام 2021 أيضًا.
- أن يُفرض على وزارة الداخليّة تعزيز التعاون بين السلطات المحلية، بما في ذلك التعاون بين سلطات عربية ، للأغراض والأهداف التي ستؤدّي إلى التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئيّة لدى هذه السلطات، والمنطقة بأكملها، من أجل استنفاد الإمكانات الاقتصاديّة الكامنة لدى السلطة المحليّة ذاتها وكجزء من مفهوم ورؤية إقليميّة .
- تكليف وزارة الداخليّة بتطوير خطّة موسعة ومتعددة السنوات لتحسين اداء الكوادر المهنية ، وزيادة المدخولات الذاتية وتعزيز التعاون في السلطات العربية. ولغرض صياغة الخطة، ينبغي أن تشكّل وزارة

الداخليّة فريق عمل برئاسة مدير عام الوزارة، يضمّ ممثلين عن سلطة التنمية الاقتصادية في وزارة المساواة الاجتماعيّة وقسم الميزانيات في وزارة المالية وممثّلي المجتمع العرب. ينبغي إعداد الخطة في غضون 120 يومًا.

- تخصيص منحة تطوير لمرة واحدة لسلطات المتواجدة ضمن هذه الخطّة بمبلغ 150 مليون ش.ج. في عام 2021، مع إيلاء الاهتمام بتحسين البنى التحتية للصرف الصحي، والمشاريع المدرّة للدخل، وإزالة عوائق تتعلق بتخصيص الميزانية.

- تخصيص منحة جارية لمرّة واحدة للسلطات العربية المتواجدة ضمن هذه الخطّة بمبلغ 150 مليون ش.ج..
- نتيجة للتخفيضات في دفعات الارنونا والتي أعطيت للمصالح التجارية من قبل السلطات المحلية خلال ازمة الكورونا, قامت الحكومة بتوزيع هبات بقيمة 2.8 مليار ش.ج.، منها 47 مليون ش.ج. فقط (1.7%) للسلطات العربية، هذا الامر ادى الى كشف مدى ضآلة المدخولات الذاتية لدى السلطات المحلية العربية . من ضمن 16 مليار ش.ج. يدفعها قطاع الأعمال سنويًّا عن الأرنونا، يتم دفع 200 مليون ش.ج. فقط للسلطات العربيّة.

1.8 وزارة الإسكان ودائرة أراضي إسرائيل

اتّخذت حكومة إسرائيل عام 2014 القرار رقم 2365 قرار تشكيل فريق عمل برئاسة المسؤول عن الميزانيات في وزارة الماليّة، لهدف بلورة خطة في غضون 120 يومًا من يوم اتخاذ القرار لمعالجة قضايا الإسكان في البلدات التي تشملها هذه الخطّة. ضمّ فريق العمل ممثلين عن سلطة التطوير الاقتصادي وزارة القضاء، وزارة البناء، سلطة أراضي إسرائيل، وزارة الداخلية، وزارة حماية البيئة، سلطة الضرائب ووزارة المواصلات.

في نهاية عمل اللجنة تمّ إعداد تقرير وقد قُدّم إلى المجلس الوزاري المصغر لشؤون السكن للمصادقة عليه. في ضوء ما سبق، تمت صياغة بند السكن والبناء في قرار الحكومة 922، بحيث ينسق الأهداف المحددة في تقرير طاقم الـ 120 يومًا، سواء من خلال تغيير آليات التخصيص، أو من خلال زيادة الميزانية كجزء من الخطة الخمسية.

عمليًّا، حالت الشروط والمعاييرالتي وُضعت امام السلطات العربية دون تحصيل الميزانيات المخصصة للبلدات العربية بوزارة الإسكان. وقد تمّ تمديد موعد صرف الميزانيات في بند السكن والبناءالخاص بقرار الحكومة 922 حتى عام 2021 لغرض تنفيذ الميزانيات وفقًا للاتفاقيات الإستراتيجية الموقعة مع السلطات العربية.

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، صاغ فريق عمل برئاسة نائب المستشار القضائيّ للحكومة إيرز كامينيتس وثيقة بعنوان "إزالة المعيقات في مجال السكن والبناء والعقارات في المجتمع غير اليهودي". لن نتطرّق إلى توصيات فريق العمل، لكن نشير إلى أنّ عدم استغلال ميزانية السكن والبناء في القرار 922 نابع من عراقيل وضعها نائب المستشار القضائيّ للحكومة في القرار الحكوميّ 922 تجاوبا مع ضغوطات سياسية.

يجدر التوضيح أنّ قرارات الحكومة رقم 959، و رقم 1052، ورقم 2397، تضمّنت الاستجابة لاحتياجات البلدات غير المدرجة ضمن بلدات الخطّة الموسعة وفي المواضيع التالية: تطوير المؤسّسات العامة، تطوير الأحياء القديمة، إزالة معيقات التخطيط والتنمية، تعزيز التخطيط التفصيلي للأراضي الخاصة، تطوير خرائط هيكلية رئيسيّة، توسيع مناطق النفوذ ، المساعدة في التمويل والتطوير في المدن وإعادة التأهيل الاجتماعيّ.

تظهر المعطيات التي حصل عليها مركز مساواة أن 30% فقط من الميزانيات المخصصة لـ 15 بلدة عربية كبيرة قد تمّ استخدامها على مدى السنوات الخمس.

قررت وزارة القضاء أن الانتقال من المرحلة ب إلى المرحلة ج للسلطات الكبيرة سيكون مشروطًا بـ "نجاح التسويق وبدء التطوير بما لا يقلّ عن 500 وحدة سكنية بكل بلدة، وعلى أن يكون نصفها على الأقل بكثافة 8 وحدات سكنية للدونم الواحد أو أكثر. والمصادقة على خريطة أو خرائط تفصيلية على أراضٍ خاصّة تشمل 100 وحدة سكنيّة على الأقلّ". معظم البلدات العربيّة عالقة، في السنوات الأخيرة، في إجراءات تخطيطية طويلة الأمد ومرهقة، وفي الواقع، لم تتمّ المصادقة بشكل فعليّ على أي خريطة تفصيلية تقريبًا تسمح بإصدار تراخيص بناء حسب هذه البنود مما منع استخدام الميزانيات المرصودة.

فيما يلي تقسيم الميزانية على النحو الذي حددته وزارة الإسكان للبلدات "الإستراتيجيّة" الـ 15

הצעה לחלוקת תקציב ישובים אסטרטגיים – שלב ב'

חלוקה בהתאם לתכנית עבודה ראשונית | הצעה לחלוקה בהתאם למעבר שלב

עבר שלב	יישוב	תקציב במליוני ₪	שלב א'	שלב ב'	שלב ג'	תוספת לשלב ב'	תוספת לשלב ג'	סה"כ שלב ב' מעודכן	סה"כ שלב ג' מעודכן
1	נצרת	30.9	10.00	12.31	8.59	6.26	4.38	18.57	12.97
0	אום אל פאחם	22.3	7.51	8.58	6.20	0.00	0.00	0.00	0.00
1	טייבה	13.84	4.66	5.33	3.85	2.71	1.96	8.03	5.81
0	שפרעם	14.97	5.04	5.76	4.16	0.00	0.00	0.00	0.00
0	טמרה	30.03	10.00	11.68	8.35	0.00	0.00	0.00	0.00
1	סח'נין	20.41	6.88	7.86	5.67	3.99	2.89	11.85	8.57
0	באקה אל גרביה	10.12	3.41	3.90	2.81	0.00	0.00	0.00	0.00
0	טירה	7.63	2.57	2.94	2.12	0.00	0.00	0.00	0.00
1	ערערה עארה	14.27	4.81	5.49	3.97	2.79	2.02	8.29	5.99
1	עראבה	15.23	5.13	5.87	4.24	2.98	2.16	8.85	6.39
1	כפר קאסם	14.56	4.91	5.61	4.05	2.85	2.06	8.46	6.11
1	כפר כנא	14.48	4.88	5.57	4.02	2.83	2.05	8.40	6.07
1	ג'דיידה מכר	18.35	6.18	7.06	5.10	3.59	2.60	10.65	7.70
1	כפר מנדא	16.21	5.46	6.24	4.51	3.17	2.30	9.41	6.80
1	יפיע	8.69	2.93	3.35	2.42	1.70	1.23	5.05	3.65
10	סה"כ	252	84.39	97.55	70.06	32.86	23.64	97.55	70.06

1) אישור מעבר של כל 15 היישובים והמשך התנהלות בהתאם לתכנית העבודה (חלק ימני בטבלה).
2) במידה ולא יעברו כל ה- 15 ישובים לשלב ב', נדרש תפירת חליפה לישובים שלא יעברו לשלב ב' מיתרות שלב א' בסך 37.4 מ' ₪ עבור השלמת תכנון וראש שטח.

7

تظهر المعطيات التي فحصها مركز مساواة أنّ عشر بلدات فقط تمكّنت، على مدى خمس سنوات، من الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهي: الطيبة، سخنين، كفرمندا، يافة الناصرة، الجديدة المكر، عرعرة-عارة، عرابة، كفركنا، كفر قاسم والناصرة. السلطات الخمس التي لم تتمكّن حتى من الانتقال من المرحلة أ إلى المرحلة ب هي المدن: أم الفحم، شفاعمرو، طمرة، باقة الغربية والطيرة. رفضت بلدية طمرة التوقيع على الاتفاقيّة مع وزارة الإسكان على أساس أنّ الشروط المفروضة ستحول دون تمكّن البلدية من استخدام ميزانيات سُجّلت على اسمها، وسوف تعود، عمليًّا، إلى ميزانيّة الدولة.

كان من المفترض أن تنتهي الميزانية التي تشير إليها الخطة في عام 2020،

وفقًا للمعطيات التي تلقّاها مركز مساواة يتمّ التخطيط لتسويق حوالي 2800 وحدة سكنية عام 2020، منها حوالي 400 وحدة سكنية بمسار "السعر للساكن". حتى الآن، تم الإعلان عن تسويق 727 وحدة سكنية فقط، في عام 2020.

يتّضح من معطيات "سلطة أراضي إسرائيل" أنّه تمّ الإعلان خلال الأعوام 2016-2019 عن تسويق حوالي 4000 وحدة سكنية، وحُدّد منها فائزون لنحو 2000 وحدة سكنية (بالإضافة إلى تسويق وزارة البناء والإسكان).

ادّعت وزارة الإسكان خلال جلسة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، أنّه فقط في عام 2018 تمّ قبول تعديل قرار الحكومة الذي يسمح بنقل ميزانية من أراضي الدولة إلى أراضٍ خاصة بشروط معيّنة. كما زعمت الوزارة أنّ "إجراءات التخطيط التي تستمرّ ما بين 3-6 سنوات، تعتمد أحيانًا على الدفع بها من نواحي تنظيميّة، وإعداد خرائط هيكلية ذات تحديات خاصّة، التجميع والتقسيم، وتقديم الحسابات وما شابه ذلك".

في المرحلة ب، كان من المفترض أن تتلقّى السلطات 97 مليون ش.ج.، وفي المرحلة ج، حوالي 70 مليون ش.ج. إضافيّة.

בالإضافة إلى البلدات الإستراتيجيّة الكبيرة، كان من المفترض أن تستثمر وزارة الإسكان 252 مليون ش.ج. في البلدات الصغيرة التي تمّ تعريفها على أنّها "مستهدفة"، وتظهر معطيات الوزارة أنّه تم استخدام 24% فقط من هذه الميزانية.

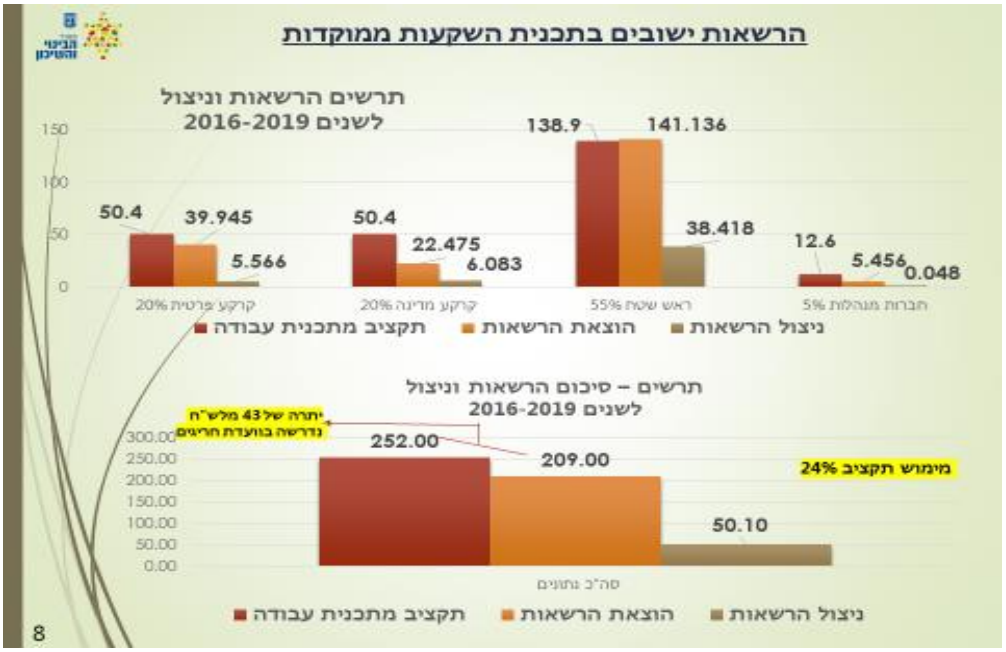

في ضوء المعطيات التي عُرضتْ هنا نوصي بما يلي:

1. الاستمرار في تطبيق القرار الحكومي رقم 922 في العام 2021، والذي بموجبه يتمّ تخصيص نسبة تساوي على الأقلّ نسبة السكّان من البلدات العربية المشمولة في الخطّة ، من إجمالي الميزانيّات المخصّصة فيالميزانيّة الاساسأو خلال العامّ، لإنشاء مؤسّسات عامّة في الأحياء الجديدة وفي الأحياء القديمة في البلدات المشمولة ضمن الخطّة.
2. الاستمرار في تطبيق قرار الحكومة رقم 922 في عام 2021، والذي بموجبه تُخصِّص إدارة "صندوق المحافظةعلى الحيز والمساحات المفتوحة "30% من أموال الصندوق المخصّصة للسلطات المحلية، وفقًا لقانون سلطة أراضي إسرائيل، تخصصها للبلدات العربية في كلّ سنة، إلى أن تبلغ نسبة نفقات الصندوق في البلدات المشمولة ضمن الخطّة من مجمل نفقاته للسلطات المحليّة، منذ إنشائه، ما يعادل نسبة السكّان في تلك البلدات على الأقل. بعد ذلك، يُخصّص من أموال الصندوق لتلك البلدات في كل سنة ما يعادل على الأقل نسبة السكان الذين يسكنون في البلدات المشمولة ضمن الخطّة. تدرس إدارة الصندوق تنفيذ تعديلات على معايير المنح في استخدام ما ذكر في هذا البند وتنفيذه. يكون استيفاء النسبة أعلاه تراكميًّا للأعوام 2021-2026.
3. تمديد قراري الحكومة رقم 4432 من تاريخ 18.3.2012، ورقم 1539 من تاريخ 21.3.2010 بشأن دعم وتطوير البنى التحتية في مناطق التي تم فيها البناء بكثافة على أراضي الدولة وتوسيعها بالإضافة إلى سريانهما على الأراضي التي بملكية سلطة محلية وفق الضوابط التي وضعتها وزارة البناء والإسكان في هذا الموضوع. تنظر لجنة الاستثناءات في تقديم الدعم عندما يتعلق الأمر بمنطقة تخطيط تشمل أيضًا أرضًا خاصة، مع تحديد نسبة مشاركة مالكي الأرض الخاصة.
4. تطبيق قرار الحكومة رقم 922 في عام 2021 وتكليف وزارة البناء والإسكان بدعم تكاليف التطوير في البلدات التي تم إبرام اتفاقيات استراتيجية بشأنها كما هو مذكور في البند 7 (ط) من قرار الحكومة 922 في أراض تابعة لسلطة أراضي إسرائيل في البناء متعدد الطوابق (בנייה רוויה) بكثافة تبلغ 6-4 وحدات سكنية للدونم بمقدار 55% من تكلفة التطوير وايضا في البناء المشبع بكثافة تزيد عن 9 وحدات سكنية للدونم وبارتفاع 6 طبقات بناء وما فوق، بمقدار يبلغ 65% من تكلفة التطوير. على أي حال، لن يتجاوز مبلغ الدعم للوحدة السكنية 100،000 ش.ج.، إلا إذا صدر قرار حكومي بشأن مناطق الأولوية الوطنية بخصوص البناء والإسكان وقد يؤدي هذا الى امكانية البناء بشكل أكثر ارتفاعًا، وعندها يتمّ تقديم الدعم وفقًا لهذا القرار.
5. تمديد البند 7(هـ) من قرار الحكومة 922 في عام 2021 لغرض التطبيق المنصوص عليه في القرار، وكذلك إلغاء التقييدات على عدد السكّان المنصوص عليه في البند. تمديد سريان البنود 7(و)، 7(ز)، 7(ط) من قرار الحكومة 922 في عام 2021 لمواصلة تنفيذ الخطّة في السلطات المحلية التي تم توقيع اتفاقيات استراتيجية بشأنها، بما في ذلك تخصيص مناقصات بموجب الخطّة وتنفيذ مصادقات سابقة. يقوم الطاقم المهني بإعادة

فحص توزيع الميزانيّة على المؤسّسات العامة وصياغة موديل توزيع يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى استكمال المشاريع القائمة، ومنح أولويّة للمشاريع المتاحة، وتشجيع المشاريع الإقليمية، وتشجيع المشاريع التي تدعم القضاء على العنف، ومنح أولويّة للمشاريع التي تساعد في دعم التسويق. في البند 7ط 1 يُضاف، بما في ذلك تقوية أقسام الهندسة في السلطات المحلية وتعزيز الطواقم المهنيّة - تشكيل طاقم مشترك من قبل مدير التخطيط في وزارة الداخلية، والمسؤول عن الرواتب في وزارة المالية، من أجل وضع خطّة خلال 60 يومًا لتعزيز القدرات التنفيذيّة لأقسام الهندسة في السلطات المحليّة.

6. في البند 7.ح. من القرار 922 أعلاه، تسري التعديلات التالية:

6.1 يتم إلغاء شرط الانتقال من المرحلة "أ" إلى المرحلة "ب" لأنه "لن يتم تخصيص موارد للمرحلة "ب" لأكثر من عشر بلدات" وشرط الانتقال من المرحلة "ب" إلى المرحلة "ج" لأنه "لن يتم تخصيص موارد للمرحلة "ج" لأكثر من عشر بلدات"، وفي إمكان كل بلدة من بين البلدات الـ 15 الانتقال إلى المرحلة "ب" أو المرحلة "ج" طالما استوفت الشروط المطلوبة.

6.2 يتم تعديل شرط الانتقال من المرحلة "ب" إلى المرحلة "ج"، والذي ينص على "نجاح التسويق وبدء التطوير في مجمّع سكني لا يقل عن 500 وحدة سكنية، على أن يكون نصفها على الأقل بكثافة 8 وحدات سكنية للدونم أو أكثر"، بحيث أنه بدلًا من "500 وحدة سكنية" يمكن الاكتفاء ب "200 وحدة سكنية". وفي النهاية تأتي لجنة التوجيه المذكورة في البند 7.ح.1 وتكون مخوّلة بالإعفاء من هذا الالتزام أو بتقليل عدد الوحدات السكنيّة المطلوبة، كما هو مذكور أعلاه، إذا اقتنعت بأنّ هناك تقدّمًا فعليًّا في التخطيط أو التسويق، شريطة أن تكون قد قُدّمت أمام اللجنة وجهة نظر من سلطة أراضي إسرائيل أو وزارة البناء والإسكان، بمقتضى الأمر، وبموجبها فإنّ السلطة المحلية تتعاون وتساهم في جهود التسويق.

1.9 وزارة الزراعة

يمتلك جزء كبير من أبناء المجتمع العربي أراضي زراعية منتشرة تقريبًا في جميع أنحاء البلاد، لكنّ مجال الزراعة، منذ حوالي عشرين عامًا وبسبب سياسة الحكومة التي ميّزت ضد المزارعين العرب، قد تضاءل بشكل كبير، بحيث أصبح النشاط الزراعي في المجتمع العربي اليوم ضئيلًا جدًّا وشبه معدوم

لقد كشفت أزمة الكورونا لجميع دول العالم أن الإنتاج والزراعة لتحصيل المنتجات الغذائية هو أمر ضروري لاستمرار وجود اقتصاد فاعل، وكما هو مفصّل في الخطة أعلاه، يجب الآن الاهتمام والاستجابة بشكل تفصيليّ لمتطلبات هذا المجال وتقديم التشجيع والهبات للمشاريع الزراعية في المجتمع العربي وللمزارعين.

مطلوب ميزانية قدرها 100 مليون ش.ج. للعام 2021 يتم رصدها لدعم المزارعين/ات وتطوير أراضي زراعية ودعم تسويق المنتجات واستصلاح الأراضي.

1.10 وزارة المساواة الاجتماعية

يجب أن تضمن وزارة المساواة الاجتماعية تنفيذ قرارات الحكومة، وكذلك إعداد خطط مستقبلية. لم يتم تعيين مدير منذ عام 2018 وباعقاب التماس مركز مساواة تم نشر مناقصة وانتخاب مدير للسلطة.

يجب أن ترصد لهذه الوزارة بقيمة 50 مليون ش.ج. في السنة حتى تتمكّن من العمل والمساعدة في تنفيذ المشاريع التي لا يمكن أن تُرصد لها ميزانيات من قبل الوزارات الحكومية المختلفة.

يجب رصد ميزانية نسبيّة عادلة في مجال الخدمات لكبار السنّ، وكذلك تحسين التمثيل الملائم للعرب في جميع فروع الوزارة. مطلوب ميزانية قدرها 40 مليون ش.ج. لعام 2021.

1.11 وزارة التعزيز المجتمعي

تم إنشاء وزارة التعزيز المجتمعي كجزء من اتفاقية الائتلاف الحكومي وهي مسؤولة، ضمن أمور أخرى، عن مكافحة المخدّرات والكحول. وتشير التقديرات إلى أن ميزانية هذه الوزارة ستبلغ 170 مليون ش.ج.. يجب ضمان استثمار حوالي 50 مليون ش.ج. في تطوير الخدمات المجتمعية والجماهيرية في البلدات العربية خصوصا بمجالات تطوير العمل المجتمعي والنسائي ومكافحة المخدرات والكحول واعادة تأهيل السجناء.

1.12 وزارة جودة البيئة

المطلوب من وزارة جودة البيئة تخصيص ميزانيات لمشاريع في عدد من المجالات:

- إزالة المضار البيئّة وتوسيع برامج إخلاء القمامة في السلطات المحليّة والاراضي الزراعية المجاورة.

- تطوير مجال إعادة التدوير لأنواع النفايات المختلفة.
- جعل خدمات سلطة الطبيعة والحدائق في متناول الجمهور العربي من خلال التعاون مع المواطنين العرب، بما في ذلك في مشاريع مثل قرية الصيّادين في جسر الزرقاء، غابات الكرمل، ومحمية بيت جن.

4.13 وزارة الجليل والنقب والضواحي:

وزارة تطوير النقب والجليل تقع ضمن مسؤوليّة مكتب رئيس الحكومة، وتعمل تحت إمرته عمليًّا. لكن، بشكل عام، هذه الوزارة مسؤولة عن تطوير مشاريع محدّدة وشاملة في مناطق النقب والجليل كمناطق أطراف وضواحي من الناحية الاجتماعية أيضًا. بحسب سجلّ ميزانيّة العام 2019، تعمل وزارة تطوير النقب والجليل في إطار 17 بند مالي فقط! وهذا يجعل من الصعب، تتبّع نشاط الوزارة وكيفية تخصيصها للموارد. المطلوب منها هو ميزانيّة قدرها 200 مليون ش.ج. لدعم مراكز الشباب والخدمات في السلطات المستضعفة بمناطق الضواحي الجغرافية والاجتماعية للعام 2021.

5.تعزيز وضع ومكانة النساء العربيّات

استعدادًا لنقاشات ميزانية الدولة، وإعداد قرار حكوميّ جديد للتنمية الاقتصادية في البلدات العربية، بادر مركز مساواة إلى إعداد وثيقة تعكس احتياجات النساء العربيّات من ميزانيّة الدولة للعام 2021، على أمل أن تنجح مجموعة العمل التي تم تشكيلها في دمج الاحتياجات أيضًا في خطّة متعددة السنوات لسدّ الفجوات في البلدات العربية التي تعدّها الحكومة في السنة المقبلة.

عندما يتعلق الأمر بتلبية مطالب واحتياجات النساء العربيّات، هناك نقص كبير في الميزانيات المخصّصة لمعالجة القضايا التي تواجهها النساء، على وجه الخصوص. من المهمّ تنفيذ قرارات الحكومة وإعداد خطط للسكّان العرب. لكن، يجب على الدولة مراعاة احتياجات النساء العربيّات وتخصيص ميزانيات لها في كل قرار حكوميّ، خاصة بسبب التمييز الممنهج ضدّها، وكمحرّك للتنمية الاقتصادية العامة في المجتمع العربي.

يجب أن تتلقّى المرأة خدمات من الدولة على قدم المساواة مع الرجل، حتى لو كان على سلطات الدولة والسلطات المحلية أن تستثمر أكثر أو تطبّق سياسة التمييز الإيجابي المصحِّح. لذلك، يجب أن تكون كل ميزانية حسّاسة من ناحية جندريّة، وإحدى طرق اختبار ذلك هي تحليل الميزانيّة جندريًّا، وبعبارة أخرى دراسة الفوائد التي تحصل عليها النساء من كل ميزانية يتمّ تحليلها. يجب على الدولة تعزيز التشريعات واللوائح التي سيتم بموجبها إجراء التحليل الجندريّ لميزانيات الدولة والسلطات المحلية، إضافة إلى تعزيز الدورات التدريبية لطواقم السلطات المحليّة فيما يتعلّق بالميزانية الجندريّة.

يجب أن تكون الميزانيات المخصصة للنساء العربيات في جميع المجالات، ولا سيما في مجالات التشغيل، الرفاه، الصحة، المواصلات والرياضة.

فيما يلي المجالات التي نقترح الاستثمار فيها خلال العام القادم:

- **مستشارات للنهوض بمكانة المرأة في السلطات المحليّة:**

عندما يتعلق الأمر بتلبية احتياجات النساء العربيّات من ميزانية السلطات المحلية، فإنّ لمستشارة النهوض بمكانة المرأة في السلطة المحليّة دورًا مهمًّا للغاية في هذه العمليّة.

وفقًا لقانون السلطات المحليّة (مستشارة للنهوض بمكانة المرأة) لعام 2000، يجب على كلّ سلطة محليّة أن تعيّن مستشارةً للنهوض بمكانة المرأة في السلطة المحلية يكون دورها العمل من أجل "النهوض بمكانة المرأة والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز ضدّ المرأة ومنع العنف ضدها، عبر أساليب عمل متنوعة، مثل:

أن تكون المراة مساهمةً في وضع السياسة في السلطة المحليّة فيما يتعلّق باحتياجات النساء في السلطة المحليّة، وذلك بالتنسيق مع رئيس السلطة المحلية والاعضاء والطواقم المهنية .

- الإشراف على تنفيذ السياسة نفسها وتخصيص الموارد لتنفيذها
- تحديد الاحتياجات من أجل طلب الميزانيات وإعداد خطط العمل للنساء، خاصّة بعد التشاور مع المجلس النسائي في البلدة الذي يقع إنشاؤه على عاتق المستشارة.
- دراسة أبعاد قرارات السلطة المحلية على المساواة بين الجنسين
- توسيع وتحسين الخدمات القائمة للنساء في السلطة المحليّة
- التعاون مع الأفراد، الهيئات والمنظّمات العاملة في مجال السلطة المحلية للنهوض بالمرأة واحتياجاتها
- جمع معلومات ومعطيات لأداء الوظيفة، وخاصّة فيما يتعلّق بقضايا عمل المرأة والأجْر
- رفع الوعي العامّ من خلال التثقيف، الإعلام والتوجيه

صحيحٌ أنّ القانون يمنح لمن تشغل هذا المنصب قدرًا من القوّة لتعزيز مكانة المرأة، لكنّ التأثير الفعلي في معظم السلطات العربية ضئيلٌ للغاية، خاصّة لأنّ القانون لا يضمن استقلاليّتها. تكون المستشارة تابعة لرئيس السلطة المحليّة، ولا تتمتّع بميزانيّة مستقلة وكافية لإحداث تغيير في السياسة على أرض الواقع بناءً على الوظيفة.

لذلك، يجب على الدولة، أوّلاً وقبل كل شيء، تخصيص ميزانيّة مستقلة لهذه الوظيفة ، بحيث لا تكون هناك ازدواجية في وظائف موظّفات السلطة المحلية اللواتي يردن أن يكُنّ مستشارات للنهوض بمكانة المرأة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة التبعية لرئيس السلطة التي يجب حلها من خلال تحديد صلاحيات واضحة للمستشارة وتخصيص ميزانية مستقلة حتى تتمكن من أداء دورها على أحسن وجهٍ، خاصّة عندما يتعلق الأمر بالضغط على رؤساء السلطات في موضوع الميزانيات المخصّصة للنساء والتحليل الجندريّ. ستضمن هذه الخطوات أن لا يُقيّدها تعريف وظيفة المستشارة ودورها في إحداث التغيير المنشود. يجب ضمان تخصيص ميزانية للأنشطة الساعية إلى تعزيز مكانة المرأة على المستوى المحلي في البلدة.

- **النساء العربيّات في سوق العمل**

شهدت نسبة مشاركة النساء العربيّات في القوى العاملة ارتفاعًا في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال منخفضة مقارنةً بالنساء اليهوديات. 62% من مجمل النساء العربيات في سنّ العمل لا يعملن.

إنّ الانخراط الجزئي للنساء العربيّات في سوق العمل له تأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربيّ، وعلى مكانة المرأة داخل هذا المجتمع، وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد. وجدت الأبحاث التي فحصت أبعاد الاستثمار الحكوميّ في إجراءات دمج النساء العربيّات في سوق العمل أنّ العائد على الناتج القومي الإجمالي مرتفع.[1]

ويرجع ذلك إلى الفجوات الكبيرة التالية التي تنعكس في عدد من المجالات، بما في ذلك:

- إنّ نسبة حصول النساء العربيات على ألقاب أكاديميّة آخذة في الارتفاع. إن 30% من الطالبات الجامعيّات العربيّات لنيل اللقب الأوّل يدرسن موضوع التربية والتعليم ، وأقلّ من 60% من مجمل الطالبات في موضوع التدريس يعملن في تخصّصهنَّ.
- منظومات مساعدة: غياب دور الحضانة وحضانات ما بعد الظهر في المجتمع العربي. وفي المرحلة المدرسيّة لا يوجد يوم تعليم طويل بعد.
- وسائل المواصلات العامّة غير متطوّرة بشكل كافٍ.
- عدم وجود نشاط للمنظومات الهادفة إلى التأهيل المهنيّ، مثل "الهاي-تك"، الفروع ذات الصلة بـ "الهاي-تك"، الهندسة وغيرها، ما سيسمح للنساء بالانخراط في سوق العمل.
- عدم وجود منظومات متخصّصة بالتوجيه للتعليم العالي، وهناك مفهوم محافظ يسود في المؤسّسة وفي المجتمع مفاده أنّ النساء العربيات غير مُعدَّات أو مُلائمات لتلقّي التدريب المهنيّ.

المطالب:

- الملاءمة الجندريّة في صياغة جميع برامج المساعدة الاقتصادية لوضع النساء. التمثيل الدائم لمنظّمات المرأة العربية في المنتديات ذات الصلة وفي طواقم التفكير لصياغة السياسات استجابة للأزمة، وبذلك نتأكّد من سماع صوت النساء العربيات ومن طرح الظروف الخاصة بالمجتمع العربي على طاولات البحث.
- تعزيز تشريعات المساواة الجندريّة بين الجنسين من ناحية ظروف التوظيف (الأجر المتساوي).
- إجراء تقييم مع التركيز على الناحية الجندريّة للخطّة 922، في الموضوعات ذات الصلة، لتشجيع النساء على دخول سوق العمل (برامج التدريبات المهنية المختلفة، وبرامج التوجيه الدراسيّ لتشجيع الاندماج في الأكاديمية

[1] Kasir (Kaliner), Nitsa and Eran Yashiv. 2014. **The Labor Market of Israeli Arabs – Key Features and Policy Solutions**, Tel-Aviv University.

(الروّاد)، والبنى التحتيّة، والمواصلات العامّة، وحضانات ما بعد الظهر، وأطر الأطفال وبرامج التعليم غير المنهجي)، وتمديد فترة الخطّة من أجل استخدام الميزانيات المخصّصة التي لم يتمّ استخدامها بعد.

- تشجيع أرباب العمل في القطاع الخاص على استخدام برنامج تشجيع لأرباب العمل لاستخدام أمر المدير العامّ 4.17- (استيعاب العاملين من فئات سكّانية خاصّة)، أي أنّ يتم استيعاب عاملين من فئات سكّانية خاصة، ذوي نسبة مشاركة متدنّية في التشغيل (الحريديم، الأقليّات، الأشخاص ذوو المحدوديّات، والوالد/ة الوحيد/ة).
- تعزيز المرأة العربية في الأوساط الأكاديمية والعمل على تحسين وتطوير المواصلات العامّة - تعاني النساء اللواتي يعشن في البلدات العربية من صعوبات كبيرة للوصول إلى مؤسسات التعليم العالي، المؤسسات الصحية وأماكن العمل. أحد الأسباب الرئيسيّة لذلك هو الافتقار إلى البنية التحتية وخدمة المواصلات العامّة، إلى جانب النقص في ربط البلدات العربية بشبكات المواصلات العامة , والقطارات. إن جودة خدمات الحافلات والمواصلات العامة في البلدات العربية الكبيرة، منخفضة حاليًا بمقدار الثلث عن مستواها في البلدات اليهودية ذات الخصائص المماثلة[2].
- إنشاء منتدى تشاوريّ يضع الخطط لتعزيز توظيف النساء العربيّات، بحسب مجالات التخصّص، على أن يراعي:

1. تحدّيات الفترة القادمة، التغيُّر في العرض والطلب في سوق العمل.
2. معالجة سياسة التشغيل بواسطة المقاولين، وتطبيق قوانين العمل.
3. فحص التدريبات والملاءمات لمتطلبات السوق والمعيقات والتحديات التي تقف امام النساء ، ودعم التدريبات القائمة في السوق، بالتعاون مع أرباب العمل.
4. تشجيع عمل النساء من البيوت والمصادقة على هذه المصالح التجاريّة وتسهيل شروط ترخيصها.
5. تدريبات رقمية مدعومة.
6. تطوير البنى التحتيّة لمساعدة النساء على الانخراط في سوق العمل: المواصلات العامّة الملائمة، وحضانات ما بعد الظهر، أطر ملائمة للأطفال.
7. تطوير برامج التوجيه الدراسيّ منذ مرحلة الدراسة الثانوية بشأن المواضيع الجديدة في سوق العمل، وتشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى عالم "الهاي-تك".

[2] تخصيص ميزانيات على أساس جندريّ في ميزانية الدولة 2021-2020، تموز 2020.

6.المدن المختلطة

تمّ استثناء المواطنين العرب في المدن التاريخية المختلطة من مختلف القرارات الحكومية رغم احتياجاتهم الخاصّة. يُوصى بدمج الأحياء في المدن التالية بتخصيص ميزانيات خاصة خلال السنة القادمة:

- حيفا: حيّ وادي النسناس وحيّ الحليصة بحاجة إلى الاندماج في خطّة ترميم الأحياء.
- عكا: يحتاج السكان العرب في معظم الأحياء، بما في ذلك البلدة القديمة وولفسون، إلى عناية خاصة.
- يافا - تل أبيب: الأحياء في يافا بحاجة إلى معالجة خاصّة لسدّ الفجوات.
- نوف هجليل: الحديث هنا عن سكّان انتقلوا للسكن في المدينة بسبب الضائقة السكنيّة في البلدات المجاورة. الموضوع المركزيّ المطلوب هو إيلاء الاهتمام بالأطر التعليمية والمجتمعية والجماهيرية .
- اللد والرملة: بحاجة إلى برنامج شامل يتضمّن معالجة الفقر، ترميم الأحياء، وتحسين مستوى جهاز التعليم.
- ترشيحا-معلوت: تحتاج بلدة ترشيحا بشكل أساسي إلى خطة لتحسين البنى التحتية السكنيّة وتطوير الخدمات الاجتماعية.

7.خطّة مكافحة العنف

تمّ تقديم مسوَّدة توصيات لجنة المدراء العامين "للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي" كوثيقة سياسة تلخيصيّة منذ شهر تمّوز/يوليو 2020. يجب تخصيص عام 2021 حوالي 100 مليون ش.ج. لبدء تطبيق توصيات اللجنة، بما في ذلك في مجالات الوقاية وإعادة التأهيل. إنّ حوالي 60% من السجناء اليوم هم من المواطنين العرب وحوالي 44% من المدانين هم مواطنون عرب: إن موضوع تنفيذ القانون ليس الحل الوحيد، وإنّما يجب الاستثمار في إعادة تأهيل المدانين ومخالفي القانون وفي منع التدهور نحو الجريمة.

8. تطبيق القانون الخاصّ بالتمثيل الملائم في الخدمات العامّة

يكشف فحص تطبيق قانون التمثيل الملائم في الخدمات العامة، الذي أجراه مركز مساواة، أن معظم الوزارات الحكومية لا تطبق القانون، وأن مفوض خدمات الدولة امتنع عن تحديد أهداف حكومية جديدة لتنفيذ القانون.

يطالب مركز مساواة بتنفيذ القانون بصورة تامّة ووضع هدف ينصّ على توظيف 15% من الموظفين العرب على الأقلّ، حتى عام 2015، في المكاتب الحكوميّة. كما يجب وضع هدف ينصّ على تخصيص ما لا يقلّ عن 10% من الوظائف العليا لترقية الموظّفين العرب في الخدمات العامة.

9. مطالب من الميزانية (إذن بالالتزام) لخطة خمسية مستقبلية للمجتمع العربي

في إطار ميزانيّة العام 2021، هناك حاجة إلى ما يسمى ميزانية الالتزام، في ميزانيّة السنوات 2021-2025، لغرض معالجة القضايا التي تتطلب مشاريع طويلة الأمد والتي من المفروض ان ترصد لها ميزانيّات ضمن بند "إذن الالتزام"لعام 2021 وستصرف عمليا خلال السنوات المقبلة وحسب تقدم تنفيذ البرامج.

1. **إنشاء 6 مراكز طبّيّة في المجتمع العربيّ**

هناك حاجة الى ميزانيّة التزام بمبلغ 1.8 مليار ش.ج. لإنشاء 6 مراكز طبيّة في المدن العربيّة الرئيسيّة. مراكز طبية تتجاوب مع النقص في البنية التحتية الصحية التي يعاني منها المجتمع العربي.

2. **إنشاء مدارس للتأهيل المهنيّ**

هناك حاجة لميزانيّة التزام بمبلغ 1.5 مليار ش.ج. لإنشاء 10-15 مدرسة تأهيل مهني في البلدات العربية، لغرض إعداد الجيل القادم للمتطلبات المهنية بسوق العمل في السنوات القادمة.

3. **تعزيز مكانة الزراعة**

هناك حاجة لميزانية التزام بمبلغ 700 مليون ش.ج. لـ"ماتشينغ" بنسبة 60% على الأقل لتعزيز المشاريع الزراعية (الدفيئات، الحظائر، تربية الدجاج، تجهيز الأرض)، والتي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي في الدولة وزيادة عدد العمال العرب وغير الأجانب في هذا المجال.

4. **تخطيط وإنشاء مناطق صناعيّة**

تخصيص ميزانية التزام بمبلغ 1.5 مليار ش.ج.، لتوزيعها على كل من "ماتشينغ" بنسبة 90% للسلطات المحلية لغرض تنفيذ أعمال تطوير لمناطق لصناعيّة (بنى تحتية وشوارع)، وعلى دعم بنسبة 25% لكلّ مَن يقيم مشروعًا تجاريًّا أو ينقل مشروعًا قائمًا في مجالات الصناعة والتجارة الى هذه المناطق خلال فترة السنوات الخمس.

5. **رفع مستوى الأمان والامن الشخصيّ**

بالإضافة إلى الميزانية النقدية التي سيتمّ تخصيصها في عام 2021، هناك حاجة لميزانية التزام قدرها 400 مليون ش.ج.، لمعالجة مخالفي القانون ودمجهم في المجتمع. هناك ضرورة لأن يضم مكتب النيابة العامة للدولة خبراء من المجتمع العربي (محاسبون ومحامون ومهندسون وغيرهم من العاملين في المهن الحرّة).

6. البنى التحتيّة للمواصلات

تخصيص مليار ش.ج. في ميزانيّة التزام لتنفيذ الشوارع المنطقيّة لكي تربط بين مراكز الحياة المشتركة للبلدات العربية والتي ينبغي تخطيطها في عام 2021.

7. بناء و تقسيم غرف تدريسية

تخصيص ملياري ش.ج. في ميزانية التزام لإنشاء ما لا يقل عن 5000 غرفة صفّ للمدارس تسمح بتقسيم الصفوف وتوفير حلّ للنقص في الغرف التدريسية القائم اليوم في المجتمع العربي، والذي آخذ بالتفاقم على مرّ السنين.

8. بناء أحياء جديدة

تخصيص 5 مليارات ش.ج. في ميزانية التزام لإعداد الأراضي لمخطّطات لإضافة أحياء سكنية في البلدات العربية. الميزانية مخصّصة لأعمال البنى التحتية وأعمال التطوير الناتجة عن تخطيط تلك الأحياء. يتمّ تخطيط طابع الحيّ وفقًا للبلدة التي يُبنى فيها وبما يلبّي احتياجات السكان في المنطقة. ستخصّص ميزانيات لترميم الأحياء، بما في ذلك مراكز البلدات التاريخية.

9. تطوير شبكة بُنى تحتيّة للاتصالات

يجب تخصيص 100 مليون ش.ج. على الأقلّ من عائدات شركة هوت لصالح تشبيك البيوت والمصالح بالبلدات العربية ببنى تحتيّة سريعة للاتصالات.

10.تسجيل المطالب في سجلّ الميزانيّة

لمتابعة تنفيذ الميزانيات المخصصة يجب ان يشمل سجلّ ميزانية الدولة المصادق عليه من قبل الحكومة والكنيست بنود واضحة

ومحدّدة لكلّ واحد من المشاريع/المواضيع المذكورة أعلاه، سواء كان الحديث عن ميزانية نقدية أو عن ميزانية التزام.

ستكون خطط الميزانية وأنظمتها مُركَّزة ومفصَّلة بعد وضع خطة عمل مفصلة مع كل وزارة، بهدف متابعة ومراقبة، سواء من ناحية الميزانية النقدية، أو من ناحية ميزانية التزام، وتجاوز العوائق على الفور من أجل التمكّن من إزالة/معالجة هذه العوائق.

يتمّ تحديد الميزانيات النقديّة بأنظمة محدّدة وفقًا للخطة أعلاه، وبعد ذلك، ووفقًا للخطط المفصّلة في هذا المستند، يتم فتح أنظمة ميزانية التزام، ويتمّ تحديدها حسب المشروع أو المجال، على أن يكون الهدف هو وضع أنظمة

بدرجة مفصّلة للغاية للموضوع، مثلًا، إذا تقرّر مشروع إقامة مستشفى نهاري في شفاعمرو، يتمّ وضع بند (فقرة) بعنوان "إنشاء مستشفى نهاريّ في شفاعمرو - خطّة المجتمع العربي".

سيسمح هذا التفصيل بإجراء متابعة وثيقة ودقيقة لتقدم المشاريع وسيتيح التنبّه والتنبيه بشكل فوريّ عندما لا تتقدّم الأمور كما هو مخطّط لها، وسيكون من الممكن فحص ومعالجة العوائق المختلفة في وقت حدوثها.

11.المسؤوليّة، المتابعة والمراقبة

تقع مسؤوليّة تطبيق هذه الخطّة على عاتق كلّ وزارة من الوزارات ذات الصلة ببنود الخطة. يجب على كلّ وزارة أن تُقدّم كل ثلاثة أشهر تقريرًا إلى اللجنة المالية عن سير الخطّة، وأن تتطرّق إلى أيّ عوائق أو مشاكل، بما في ذلك التوصيات للتنفيذ/للتغيير في الخطّة. يتم تنسيق تنفيذ ومتابعة الخطة بالتعاون بين وزارة المالية وسلطة التطوير الاقتصادي للمجتمع العربي.

10. الخطّة 922 – التطبيق والعقبات؟

تعاقدت وزارة المالية، عام 2014، خدمات شركة TASK لفحص الفجوات في آليّات تخصيص الميزانيات الحكومية للمواطنين العرب. بناءً على معطيات تقرير TASK، عرض مركز مساواة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية أمام ممثّلي الحكومة خطة عديدة السنوات بقيمة 34 مليار ش.ج.. بعد مفاوضات مطولة، تمت صياغة "الخطة 922"، بقيمة 15 مليار ش.ج.، كما تبنّت الحكومة خطة أخرى رقمها هو 1480 للبلدات العربيّة البدويّة في الشمال.

كان من المقرر في الأساس تنفيذ القرارات الحكومية حتى عام 2020. لكن، بسبب قيود مختلفة وكمّ هائل من العراقيل التي وضعتها الحكومة نفسها لم يتم إنهاء تنفيذ الخطّة واستنفاذ الميزانيات المرصودة بحلول عام 2020. اتّخذت الحكومة في يوم 25 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020، قرارًا بتمديد الخطّة عامًا آخر. طالب مركز مساواة بتنفيذ الخطّة وتوزيع على الأقل الالتزمات المالية حسب قرار الحكومة حتى نهاية عام 2020، بما في ذلك إصدارميزانيات التزام ، واتخاذ قرار حكومي جديد يبدأ تنفيذه في عام 2021. لم يتمّ قبول مطلبنا من قبل الحكومة وبموافقة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والقائمة المشتركة في الكنيست. إنّ تمديد استخدام هذه الميزانيات من خمس سنوات إلى ست سنوات يُعمّق التمييز ويقوّض عملية سدّ الفجوات التي كانت أمرًا أساسيًّا في الخطط العديدة السنوات.

كشفت سلطة التطوير الاقتصادي في وزارة المساواة الاجتماعية، والتي من المفترض أن ترافق تنفيذ الخطة 922، أنّه منذ عام 2016 وحتى منتصف عام 2020، تم تخصيص ما يقرب من 7.7 مليار ش.ج من الميزانية المخصصة للخطة. الاستخدام الفعلي للميزانية بلغ فقط 47.6% - ما يعادل 3.356 مليار ش.ج.).

تشمل العراقيل التي أشار إليها تقرير سلطة التطوير الاقتصاديّ ما يلي:

- تأخّر الوزارات في تحويل الدفعات للسلطات المحلية
- التأخير في تنفيذ أذونات، سواء من ناحية سيرورات التنفيذ أو لقضايا تتعلق بالسلطات المحلية
- الميزانيّات المخصصة غير كافية لإتمام المشروع
- صعوبات في التنفيذ مقابل (33%): الوزارة المسؤولة عن تنفيذ المهمة ▪ شركات الإدارة والمقاولون ولجان التخطيط
- النقص في أراضي دولة (15%)
- سوء التخطيط وتقديرات غير صحيحة لمشاريع البنية التحتية (8٪).

➢ تمّ تسجيل تقصير في التنفيذ وأداء منخفض في الوزارات التالية:

- **وزارة الداخليّة**

بلغ استغلال الميزانية التي كان من المفترض أن تُحوَّل إلى السلطات من الوزارة حوالي 42.7% من مبلغ 1,326,662 ش.ج. رصدت حسب قرار الحكومة.

كان من المفترض أن تُخصِّص الوزارة مبلغ 800 مليون ش.ج. لمشاريع في السلطات المحليّة. حتى موعد نشر التقرير، تمّ تنفيذ 43% من إجمالي الميزانية المخصّصة للسنوات 2016-2020. تشمل العوائق المُبلَّغ عنها ما يلي:

- يؤدي التأخير في تسديد الدفعات والمصادقة على التحويلات إلى إبطاء التقدّم في تنفيذ المشاريع.
- الصعوبة في تجنيد تكملة للميزانية المطلوبة "ماتشينغ" في ضوء تكاليف التطوير المرتفعة.
- يشكّل النقص في أراضي الدولة تحدّيًا للسلطات المحلية بمشاريع التطوير
- التقدّم البطيء في المشاريع بسبب التعلّق بالوزارات والهيئات الأخرى

- **وزارة السياحة**

وزارة السياحة لديها ميزانية ضئيلة للتنمية الاقتصادية. كان من المفترض أن تتلقّى مدينة الناصرة مساعدة عينيّة. بناء خطّة سياحيّة استراتيجيّة بتكلفة 70 ألف ش.ج. لمدينة الناصرة. نبع الأداء المتدنّي من صعوبة تجنيد المبلغ المطلوب لتكملة المشروع "ماتشينغ" من قبَل السلطات المحليّة، الأمر الذي حال دون التقدّم في تطبيق هذا البند. بلغت نسبة تنفيذ الميزانية من مجمل التخصيص الفعلي 32%.

- **وزارة العمل**

في السنوات 2016-2019، من بين السلطات المدرجة في قرار الحكومة 922، خُصّصت ميزانيّات لـ 35 مركزًا للحضانات النهارية. من بين 16 مركزًا شُرع فيه تنفيذه تمّ تخصيص ميزانيّة لـ 3 منها بنسبة 30%، 1 بنسبة 60%، 12 بنسبة 90%، وتمّ إتمام 4 مراكز للرعاية النهاريّة. ولا يزال هناك 15 حضانة النهاريّة لم تُخصّصْ لها ميزانيّات.

بلغت نسبة استغلال الميزانية من إجمالي المخصَّصات الفعليّة 67.7% (239 مليون ش.ج.). تعتمد نسبة التنفيذ على مدى تقدّم السلطات المحلية في إنشاء الحضانات النهاريّة .

تجدر الإشارة إلى أن استمرار تخصيص الميزانيات للحضانات النهارية في المجتمع العربي مرتبط بميزانية الدولة.

- **وزارة الاقتصاد – المناطق الصناعيّة**

في عام 2016، لم يتمّ تخصيص أيّ ميزانيات لصالح البلدات المشمولة ضمن الخطّة، وفي عام 2017 تمّ تخصيص 5.1 مليون ش.ج. لكفربرا، وفي عام 2018 و2019 تمّ تخصيص 40 مليون ش.ج. و35 مليون ش.ج. (على التوالي) زيادة كجزء من اتفاق جديد بين وزارة الاقتصاد، وزارة الماليّة ووزارة المساواة الاجتماعيّة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تخصيص مبلغ إضافيّ قدره 28 مليون ش.ج. في عام 2019 كميزانية خاصّة لشفاعمرو.

تبلغ نسبة استغلال الميزانيّة من إجمالي المخصّصات الفعلية 21% (بما في ذلك مجال المناطق الصناعيّة، حيث يتمّ تخصيص معظم الميزانيّة للسلطات غير المشمولة ضمن الخطّة 922، ولا تتوفّر معلومات عن درجة الاستغلال). بدون مجال المناطق الصناعيّة، تبلغ نسبة استغلال الميزانية 48%.

- **السلطة الحكوميّة للمياه والصرف الصحّيّ**

السلطة التي كان من المفترض أن تضمن ربط جميع البلدات في الدولة بشركات المياه والصرف الصحي لم تكمل مشاريع مهمّة في البلدات التالية: جسر الزرقاء، بستان المرج، معليا، المجلس الإقليميّ البطوف، دالية الكرمل، عسفيا، قلنسوة. يمسّ هذا الواقع بجودة حياة السكّان، وبالطبع يحول دون تحصيل الميزانيات والمصادقة على خطط الإنعاش من قبَل وزارة الداخلية.

- **وزارة المواصلات**
  - **الشوارع الداخلية بالبلدات العربية**

بلغت نسبة استخدام الميزانية من إجمالي المخصّصات الفعلية البالغة 619 مليون ش.ج. لتطوير البنى التحتية للشوارع، حوالي 53%. طرأ في عام 2019، انخفاض في نسبة التنفيذ مقارنةً بالتقرير السابق، بعد أن مُنحت زيادة في الميزانية في عام 2019 بمبلغ 182 مليون ش.ج..

العوائق المبلَّغ عنها من قبَل السلطات المحلّية:

- عوائق تخطيطيّة – تعيق البنى التحتيّة في السلطات المحليّة تقدّم المشاريع، أحيانًا.
- شركات إدارة المشاريع - عدم رضا السلطات والصعوبات التي تواجهها مع شركات إدارة المشاريع والمقاولين الفرعيّين من قبَلها.
- تؤدّي اعتراضات السكّان إلى الصعوبة في تقدّم المشاريع
- التأخيرات الناتجة عن الارتباط بهيئات خارجيّة (مثلًا: شركة الكهرباء، شركات المياه، إلخ..)

- نقص الميزانيّات المخصّصة لتنفيذ مشاريع تمّ الانتهاء من تخطيطها.

- **المواصلات العامّة**

أقرّت الخطّة 922 أنّه خلال السنوات 2016-2020، سيتمّ تخصيص ميزانية إضافيّة بحوالي 100 مليون ش.ج. في كلّ عام، والتي ستُدخل ضمن أساس الميزانية الخاصّة بالسنة التالية. يعني ذلك أنّه بين عامي 2016-2020، كان من المفروض صرف ميزانية تراكمية قدرها 1,500 مليار ش.ج..

تمّ تأخير المصادقة على ميزانية 2019 من قبل وزارة المالية، وقد خُصّص بشكل فعليّ من هذه الميزانية حتى الآن 26 مليون ش.ج. فقط. لم يتمّ بعد تخصيص الميزانية المطلوبة لعام 2020 (100 مليون ش.ج.)، بسبب التأخير في المصادقة من قبل وزارة المالية.

- **السلطة الوطنيّة للأمان على الطرق**

على الرغم من أنّ نسبة القتلى العرب في حوادث الطرق قد بلغت 32% في عام 2019، إلا أنّ هذه السلطة لم تستخدم إلّا 74% من الميزانية المخصّصة لها للبلدات العربية.

- **وزارة الإسكان**

تبلغ نسبة استخدام الميزانية من الميزانية المخصصة حسب قرار الحكومة حوالي 19%. يكون استخدام الميزانية منخفضًا في السلطات المحليّة بسبب النقص في أراضي الدولة في تلك السلطات المحلية، المماطلة في الإجراءات، وصعوبات التسويق.

- **دائرة أراضي إسرائيل - صندوق المحافظة على المساحات المفتوحة**

كان من المفترض أن يُخصّص 30% من أموال "صندوق المحافظة على المساحات المفتوحة" للبلدات العربية. من ضمن حوالي 60 مليون ش.ج. كان من المفترض أن يتم استثمارها، تم استغلال 48% فقط.

المعيقات الأساسية:

نفصّل هنا العوائق الرئيسية التي لم تسمح بالتنفيذ الكامل للخطة ولم تمكِّن من استيفاء الجداول الزمنية للتنفيذ:

- عدم الوضوح

عالجت الخطة 922، بنظرة عامة، القضايا التي طرحها المجتمع العربي آنذاك، وقد تمت كتابة الخطة وصياغتها على المستوى الكلي (ماكرو)، بطريقة متسرّعة ودون وضع أهداف محددة، الأمر الذي كان من المفترض تنفيذه فور المصادقة على الخطة من قبل المديرية المفوّضة بمعالجة ومراقبة تنفيذ الخطّة.

- عدم رغبة بعض الوزارات في دفع الخطّة قدمًا

في بعض الحالات، وفي بعض الوزارات، لم تكن هناك رغبة في دفع الخطّة قدمًا، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ ذلك نبع، في بعض الأحيان، بسبب اعتبارات مهنيّة، ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أنّ الخطّة أعدّت دون مشاركة الوزارات ذات الصلة، ولأنّها لم تُشارك جميع اللاعبين في النقاشات، وقد نشأت عن ذلك حالة من عدم الرغبة في دفع الخطّة قدمًا.

- سوء متابعة سير تقدّم الخطّة

إنّ حقيقة أنّنا وصلنا إلى عام 2020 وفوجئنا بأنّ الخطة لم تنفّذ بالكامل، تشير إلى سوء متابعة سير تقدم الخطة، وكان يجب رفع رايات الإنذار في أروقة الحكومة قبل فترة طويلة، وربما عندها كنا سنتمكّن معًا من الإشارة الى المعيقات التي حالت دون تطبيق الخطة واستيفاء الجداول الزمنيّة التي حدّدناها لأنفسنا كمجتمع عربي.

- وضع العراقيل وعدم معالجة البيروقراطيّة في إطار المصادقة على الخطة

في إطار الخطّة كان هناك عدد كبير من المشاريع التي واجهت قوانين وتعليمات تعيق التنفيذ، والتي كانت معروفة عند المصادقة على الخطة (مثل تعليمات وزارة القضاء)، لكن، للأسف لم يتمّ علاجها في إطار الخطّة، وقد أدّى هذا الوضع، حتى على فرض أنّه كانت هناك نيّة في دفع مشروع معيّن قدمًا، إلى عدم تسوية العراقيل البيروقراطيّة لبنود الخطّة، وقد نجم عن ذلك وضع لا يمكن معه تنفيذ الخطّة بسبب تلك العراقيل.

- قلّة خبرة السلطات المحليّة

في إطار الرغبة في تنفيذ الخطّة، لم تعرف السلطات المحلية العربيّة كيفيّة التعامل مع المتطلبات التنفيذيّة والتقنيّة لاستخدام الميزانيّات المخصّصة لها. في نهاية المطاف، الأمر مرهون باعتماد التقنيات الصحيحة، وإن لم تتمّ معالجة هذا الأمر، فلن يكون في الإمكان تنفيذ أيّ خطّة بشكل جيّد..

11. تبعات التأخير في تنفيذ الخطّة 922

التأخير في تنفيذ الخطّة 922 ليس أمرًا عابرًا وقليل شأن، وتمديد سريان الخطّة لمدة عام آخر يُعتبر بمثابة مسكِّن لمرض لم يتمّ تشخيصه إطلاقًا. للأسف، خلال سنوات الخطّة الخمس، لم نتريّث بما يكفي عند جذور المشكلة، ولم "ننبش" بما يكفي للوصول إلى جذور المشكلة التي أدّت إلى التأخير في تنفيذ الخطّة 922. وبسبب الجمود والقصور الذاتي ركّزنا على المشاكل التقنيّة التي كانت، والنتيجة أنّنا وصلنا إلى نهاية عام 2020 دون أن يتمّ تنفيذ الخطّة بشكلٍ كامل.

إنّ التأخير في تنفيذ الخطة له العديد من العواقب الوخيمة، من أهمّها المزيد من القتلى على خلفيّة جنائيّة، والمزيد من العنف، والمزيد من الأشخاص المُتَوفّين بسبب النقص في الرعاية الطبّيّة المناسبة والمتاحة، ونشوء جيل آخر دون تعليم مناسب ودون أفق ثقافي لجيل المستقبل.

12. العلاقة بين مطالب مركز مساواة والخطّة 922

الخطة المقترحة من قبل مركز مساواة هي بمثابة خطة مكملة وتستند الى الدروس المستفادة من خطة 922. نحن نرى أن هذه الخطة مكمِّلة للمجالات الناقصة في الخطة 922، وهي تتكامل في جميع القضايا المتداخلة مع الخطة 922.

في النهاية، الهدف هو تحسين أوضاع المجتمع العربي وخلق أفق جديد لجيل المستقبل في المجتمع العربيّ، ويمكن حتى تعريف هذا الهدف على أنّه هدف وطنيّ، فنحن جميعًا هنا لكي نبقى، ولاستمرار بقائنا ثمّة أهمية خاصة لسدّ الفجوات وبناء الجسور وخلق لغة مشتركة نفهمها جميعًا، سواء كان داخل مكوّنات المجتمع العربيّ المتنوّعة أو بين المجتمع العربي والمجتمع العامّ، الذي يحتوي هو أيضًا على تنوّع كبير.

13. الملحق 2 – صيغة قرار الحكومة لتمديد الخطّتين 922 و1480

1. نشاط الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية لدى الأقليات - تعديل قرار حكومي
2. خطة حكومية للتمكين والتعزيز الاقتصادي والاجتماعي للبلدات البدوية في الشمال - تعديل قرار حكومي

מ ח ל י ט י ם:

1. נוכח החשיבות הכלכלית והחברתית שהממשלה רואה בשילוב כלכלי של אוכלוסיית המיעוטים בישראל ובהמשך להחלטת ממשלה מס׳ 922 מיום 31 בדצמבר 2015, שעניינה פעילות הממשלה לפיתוח כלכלי במגזר המיעוטים בשנים 2016-2020 ולהחלטת ממשלה מס׳ 1480 שעניינה תכנית ממשלתית להעצמה ולחיזוק כלכלי חברתי של היישובים הבדואים בצפון לשנים 2016 – 2020 (להלן - התכניות); להאריך את התכניות (לרבות תיקונים שבוצעו בהחלטת ממשלה מס׳ 3780 מיום 10.5.2018 ובהחלטת ממשלה מס׳ 3452 מיום 18.1.2018) עד לסוף שנת 2021 בהיבטים כדלקמן:
   א. ימשך ביצועם של פרויקטים שתוקצבו.
   ב. אם ישנם תקציבים שהוקצו בהחלטה 922, בהחלטה 1480 ובהחלטה 3780 הנ״ל (להלן – החלטות הממשלה), אשר לא נוצלו, ניתן יהיה לנצלם גם בשנת 2021.
   ג. באשר לסעיפים בהחלטה 922 הקובעים שיעורי הקצאה בנושאים שונים, למעט סעיף 2.א. להחלטה 922 (ראו לעניין זה סעיף 1.ה. להלן), שיעור ההקצאה מתוך הסכום שיוקצה לאותו נושא בשנת 2021, לא יפחת משיעור ההקצאה שנקבע לו בהחלטה 922 לשנת 2020.
   ד. בסעיף 7.ח. להחלטה 922 הנ״ל, יחולו התיקונים הבאים:

14. יבוטלו התנאי למעבר משלב א לשלב ב כי ״לא יוקצו משאבים עבור שלב ב ליותר מעשרה ישובים״ והתנאי למעבר משלב ב לשלב ג כי ״לא יוקצו משאבים עבור שלב ג׳ ליותר מעשרה יישובים״, וכל ישוב מבין חמישה עשר היישובים יוכל לעבור לשלב ב או לשלב ג ככל שעמד בתנאים לכך.
15. יתוקן התנאי למעבר משלב ב לשלב ג הקובע ״הצלחת שיווק והתחלת פיתוח במתחם של 500 יח״ד לכל הפחות, אשר לפחות מחציתן בצפיפות של 8 יח״ד לדונם ומעלה״ כך שבמקום ״500 יח״ד״ יבוא ״200 יח״ד״, ובסופו יבוא ״צוות ההיגוי האמור בסעיף 1.ח.7 יהא רשאי לפטור מחובה זו או להפחית את מספר יחידות הדיור הנדרשות כאמור אם שוכנע שיש התקדמות ממשית בתכנון או בשיווק ובלבד שהונחה בפני הוועדה חוות דעת של רשות מקרקעי ישראל או של משרד הבינוי והשיכון, לפי העניין, לפיה הרשות המקומית משתפת פעולה

עם מאמצי השיווק.״.

ה. להנחות את משרד התחבורה, להמשיך ביישום סעיף 2.א. להחלטה 922 הנ״ל בשנת 2021 לעניין תקצוב 40% מסך תוספות השירות בתחבורה ציבורית, או 100 מיליוני ש״ח בשנה, הגבוה מבין השניים, לטובת תוספות שירות בישובי המיעוטים, לרבות לטובת תשתיות תחבורה ציבורית ותשתיות תומכות הנדרשות למימוש תוספות השירות (לבסיס התקציב, כך שלאחר תקצוב התשתיות ינתנו תוספות השירות). זאת בדגש על ערים גדולות, בהן קיים פער משמעותי בשירות התחבורה הציבורית.

ו. בהמשך להחלטת ממשלה מס׳ 31 מיום 31.5.2020, יישום תכניות הרשות למאבק באלימות בסמים ובאלכוהול מכוח סעיף 32 להחלטה 1480 הנ״ל יהא באחריות המשרד לחיזוק וקידום קהילתי.

2. להטיל על המשרד לשוויון חברתי לגבש תכניות רב שנתית המשכיות להחלטות 922 ו-1480 הנ״ל שתוגשנה לממשלה בהיוועצות עם משרדי הממשלה הרלוונטיים.

3. יובהר כי אין בהחלטה זו כדי להקטין תקציבים שהוקצו לפי החלטות 922 ו-1480 הנ״ל, ואין בה כדי למנוע גיבוש עתידי של תכניות פיתוח נפרדות ונוספות ליישובי המיעוטים או למגזרים שהם חלק מאוכלוסיית המיעוטים, ולרבות על פי החלטות ממשלה לקביעת אזורי עדיפות לאומית.

4. עד לאישורו בכנסת של תקציב המדינה לשנת 2020, כל הקצאות התקציבים לפי החלטה זו כפופות להוראות סעיף 3ב לחוק יסוד: משק המדינה ולסעיף 49ב לחוק יסודות התקציב, התשמ״ה-1985 (להלן – חוק יסודות התקציב). ככל שלא יאושר תקציב מדינה לשנת 2021, תהיה כפופה הקצאת התקציבים לפי החלטה זו גם בשנה זו להוראות החוקים האמורות.

5. ההחלטה לפי סעיף 1 מבוססת על השיקולים והנימוקים שביסוד החלטה 922 והחלטה 1480 לפי פרק כ״ו לחוק ההתייעלות הכלכלית (תיקוני חקיקה ליישום התכנית הכלכלית לשנים 2009 ו-2010), התשס״ט-2009 שעניינו עדיפות לאומית. התכניות שיגובשו בהתאם לסעיף 2 להחלטה זו כפופות לפרק כ״ו לחוק ההתייעלות הכלכלית הנ״ל.

14.المصادر

- خطّة التطوير الاقتصادي - الاجتماعي لدى السكان البدو في النقب 2017-2021، حكومة إسرائيل، القرار رقم 2397، 2017
- القرار رقم 922 بتاريخ 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2015.
- القرار رقم 1480 17.05.2016- البدو في الشمال.
- القرار رقم 2397 12.02.2017 - البدو في الجنوب.
- تم تعديل القرار رقم 1539 بتاريخ 21 آذار/مارس 2010
- القرار رقم 2365 بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2014.
- القرار رقم 959 بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2016 - الدروز والشركس.
- تقرير إزالة العقبات في مجال الإسكان والعقارات في المجتمع غير اليهوديّ، وزارة القضاء، تشرين الأول/أكتوبر 2020.
- تقرير التخطيط مقابل التنفيذ للسنوات 2017-2019، خطة التطوير الاقتصادي - الاجتماعي للسكان البدو في النقب 2017-2021. القرار رقم 2397، حزيران/يونيو 2020.
- عارضة "تعزيز عملية تطبيق قرار الحكومة رقم 922"، لجنة التوجيه الوزارية، رقم 9، بتاريخ 22.09.2020.
- تقرير وزارة الإسكان إلى اللجنة التوجيه، رقم 13، للقرار 922، تشرين الأوّل/أكتوبر 2020.
- احتياجات النساء العربيّات من ميزانية الدولة، مركز مساواة، 2020.
- خطّة سدّ الفجوات في خدمات الرفاه، منتدى مديري أقسام الرفاه ومركز مساواة، أيلول/سبتمبر 2020.
- خطّة سدّ الفجوات في مجال الصحّة، وزارة الصحة ووزارة المساواة الاجتماعيّة، تمّوز/يوليو 2019.
- تم تقديم "توصيات لجنة المديرين العامّين للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي" كوثيقة سياسات تلخيصيّة منذ تموز/يوليو 2020.

مطالب المجتمع العربيّ من ميزانيّة الدولة 2021

إعداد: جعفر فرح وعالية زعبي – مركز مساواة

*تستند الميزانيّات الواردة في الجدول إلى ميزانيّات العام 2019، وذلك لعدم وجود ميزانيّة مُصادَق عليها في عام 2020.

اسم الوزارة	ميزانيّة الوزارة	مطالب لـ 2021
وزارة التربية والتعليم	64,125,147,000 ش.ج.	• مواصلة تطبيق برنامج تحسين جودة التعليم في جهاز التعليم العربي عام 2021، والذي تمّت المصادقة عليه كجزء من قرار الحكومة 922، وتخصيص 100 مليون ش.ج. لهذا الغرض. • مواصلة تطبيق برنامج التعليم اللامنهجيّ - 130 مليون ش.ج. • تحقيق الأهداف المحددة في القرار 1560 - 50 مليون ش.ج. • سدّ الفجوات في التكلفة المتفاوتة لساعات العمل في المدارس الثانوية - 200 مليون ش.ج. • تخطيط مدرسيّ للتأهيل المهنيّ - 100 مليون ش.ج. • بناء صفوف تعليم - 300 مليون ش.ج.، بما في ذلك في النقب
وزارة الاقتصاد والصناعة	479,427,411 ش.ج.	• تبنّي الخطة العديدة السنوات من عام 2017 بمبلغ مقداره 3 مليارات ش.ج.، وفقًا لقرار الحكومة 1539 • مبلغ 100 مليون ش.ج. لتطوير مناطق صناعيّة جديدة • إنشاء واجهة مدمجة لخدمات التشغيل والتأمين الوطنيّ - 50 مليون ش.ج. • كفالة خاصة للبنوك التجاريّة بمبلغ 500 مليون ش.ج. • خطّة لإقامة مناطق صناعيّة - 300 مليون ش.ج. • تشجيع التشغيل - 400 مليون ش.ج. • تعديل نظام السلطات لإدارة إنشاء مناطق صناعيّة - 50 مليون ش.ج. • تشجيع المصالح التجاريّة الصغيرة والمتوسّطة - 50 مليون ش.ج. • كفالة خاصّة للبنوك لمساعدة المصالح التجاريّة - 2 مليار ش.ج.

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعيّة	حوالي 10.1 مليار ش.ج.	• تدريبات مهنيّة - 200 مليون ش.ج. في السنة • توفير ميزانيات لتفعيل برامج الرفاه - 100 مليون ش.ج. • مباني الرفاه - 100 مليون ش.ج. • مكافحة الفقر - 100 مليون ش.ج.
وزارة البناء والإسكان	378,315,000 ش.ج.	• مبلغ الدعم للوحدة السكنيّة لا يزيد عن 100,000 ش.ج. • تطوير أحياء جديدة على الأقلّ في 8 بلدات عربيّة - 500 مليون ش.ج.
سلطة أراضي إسرائيل	10.39 مليار ش.ج.	200 مليون ش.ج.
وزارة الداخليّة	1.7 مليار ش.ج.	• توفير هبة تطوير لمرة واحدة للسلطات المشمولة ضمن الخطّة - 200 مليون ش.ج. • توفير هبة جارية لمرة واحدة للسلطات المشمولة ضمن الخطّة - 150 مليون ش.ج. • استغلال الميزانية التي كان من المفترض أن تُحوَّل من الوزارة إلى السلطات (بلغ مقدار الاستغلال نسبة 42.7% من 1,326,662 ش.ج.)
وزارات العلوم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة	حوالي 997.000.000 ش.ج.	• بند أساسيّ للثقافة العربيّة - 60 مليون ش.ج. • خطة لترسيخ الثقافة والثقافة في مناطق الأطراف - 30 مليون ش.ج. • 100 مليون ش.ج. يتمّ تخصيصها وفقًا لخطّة رئيسيّة للمباني الثقافية • ملاءمة مبانٍ تاريخيّة لوزارة الثقافة - 100 مليون ش.ج. • خطة لترسيخ الثقافة على مستوى منطقيّ - 15 مليون ش.ج. • تخصيص 30% من ميزانية الطوطو التي حُوِّلت إلى الوزارة • 25% من مجموع ميزانيات الدعم لبناء منشآت رياضيّة جديدة وترميم المنشآت الرياضية القائمة
وزارة المواصلات والأمان على الطرق	21.337 مليار ش.ج.	• مواصلات عامّة - 200 مليون ش.ج. • بنى تحتية (شوارع) - 500 مليون ش.ج. • السلطة الوطنية للأمان على الطرق - 50 مليون ش.ج. لمكافحة حوادث الطرق

وزارة الصحّة	حوالي 9.42 مليار ش.ج.	• موادّ إعلامية وتوعويّة - 50 مليون ش.ج. • تخطيط مراكز طبيّة - 90 مليون ش.ج. • تطبيق خطّة سدّ الفجوات - 300 مليون ش.ج.
وزارة الزراعة وتطوير الريف	9.1 مليار ش.ج.	• تعزيز مكانة الزراعة في البلدات العربيّة - 100 مليون ش.ج.
وزارة المساواة الاجتماعيّة	199,219,000 ش.ج.	• تخصيص ميزانية للوزارة قدرها 50 مليون ش.ج. في السنة لكي تستطيع أن تؤدّي دورها وتساعد في تحقيق مشاريع لا يمكن رصد ميزانيات لها من قبَل الوزارات المختلفة. • ضمان ميزانية متساوية وعادلة في مجال الخدمات المقدّمة للمسنّين، وتحسين التمثيل المناسب للعاملين العرب في جميع فروع الوزارة. المطلوب هو ميزانية بمبلغ 40 مليون ش.ج. لعام 2021 • سلطة التنمية الاقتصاديّة - 40 مليون ش.ج. • تطبيق برنامج المتقاعدين الخاصّ بالوزارة
وزارة تطوير مناطق الاطراف، النقب والجليل	454,219,000 ش.ج.	• ميزانية التطوير - 200 مليون ش.ج.
وزارة السياحة	767,823,000 ش.ج.	150 مليون ش.ج.
السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحيّ واقتصاد المياه	4,000,000 ش.ج.	100 مليون ش.ج.

وزارة التعزيز والتطوير المجتمعيّ	أقيمت وزارة التعزيز والتطوير المجتمعيّ كجزء من الاتفاقيّة الائتلافيّة، لتكون مسؤولة، ضمن أمور أخرى، عن مكافحة المخدّرات والكحول. من المقدَّر أن تخصّص لهذه الوزارة ميزانية تبلغ حوالي 170 مليون ش.ج.	• تطوير الخدمات المجتمعيّة في البلدات العربيّة - 50 مليون ش.ج.
جودة البيئة	1,978,497,000 ش.ج.	• إزالة المضارّ البيئيّة وتنظيم عمليّة التخلّص من القمامة في السلطات - 50 مليون ش.ج. • تطوير مجال إعادة تدوير أنواع القمامة المختلفة - 50 مليون ش.ج. • تسهيل منالية خدمات سلطة الطبيعة والحدائق للجمهور العربي من خلال التعاون مع المواطنين العرب، بما في ذلك في مشاريع مثل قرية الصيّادين في جسر الزرقاء، الكرمل، بيت جن - 100 مليون ش.ج.
تحسين أوضاع ومكانة النساء العربيّات		100 مليون ش.ج.
المدن المختلطة		50 مليون ش.ج.
مكافحة العنف		100 مليون ش.ج.

-

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center